وزارة شؤون القدس
MINISTRY OF JERUSALEM AFFAIRS

واقع الديموغرافيا في القدس المحتلة

صراع الوجود والهوية

وزارة شـؤون القـدس
MINISTRY OF JERUSALEM AFFAIRS

واقع الديمو غرافيا في القدس المحتلة :

صراع الو جود والهو ية

الباحثة الرئيسية: ربا عبادة مسودة, خبيرة البحوث والدراسات, وزارة شؤون القدس.

مراجعة وتقييم: د. جوني منصور, مؤرخ فلسطيني في الدراسات الشرق أوسطية.

إشراف عام: وزارة شؤون القدس.

فلسطين- القدس- الرام- ضاحية الأقباط.

هاتف: 2345275 -02

فاكس: 2340216 -02

البريد الإلكتروني: info@moja.pna.ps

الموقع الإلكتروني: https://moja.pna.ps/

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة شؤون القدس

في حالة الاقتباس يُرجي الإشـــارة الى المطبوعة كالآتي: "واقع الديموغرافيا في القدس المحتلة: صـــراع الوجود والهوية" وزارة شؤون القدس, القدس- فلسطين, 2023.

الفهرس

الملخص التنفيذي تمهيد..... 01

تمهيد..... 02

أولاً: الإطار النظري لمفهوم الديموغرافيا: ضمن السياق الاستيطاني الاستعماري..... 04

ثانياً: لمحة تاريخية: تاريخ الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي في مدينة القدس..... 08

ثالثاً: مظاهر الصراع الديموغرافي في القدس: هاجس تهديد الوجود اليهودي..... 19

رابعاً: واقع الصراع الديموغرافي في القدس: استمرارية التهديد..... 25

الخلاصة..... 30

قائمة المصادر والمراجع..... 31

الرسوم البيانية

الرسم البياني الأول: التطور السكاني لليهود والعرب في مدينة القدس..... 13

الرسم البياني الثاني: تعداد السكان العرب المقدسيين والسكان اليهود في مدينة القدس..... 14

الرسم البياني الثالث: التعداد السكاني في الأحياء العربية واليهودية في القدس الشرقية..... 15

الرسم البياني الرابع: متوسط النمو السكاني السنوي في القدس العربية واليهودية 1967-2020..... 16

الخرائط

خارطة (1): النمو السكاني في القدس 2019-2020..... 17

الملخص التنفيذي

تُعتبر مسألة الديموغرافيا من أكثر المسائل التي شَكّلَت هاجساً لدى إسرائيل، ولا تزال حتى يومنا هذا عنصراً مهماً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حيث لا يُطرح أي حلٍ أو تسوية ما بين الطرفين، إلا وكان المُركّب الديموغرافيّ على رأس القائمة، ضمن مساعي إسرائيل في الحفاظ على الهوية اليهودية الصهيونية، ومحاربة الوجود المقدسيّ العربيّ في مدينة القدس المحتلة.

ومنذ بداية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كان الأساس الذي تسعى اليه إسرائيل، ليس فقط السيطرة على الأرض، بل العمل على استعمار الأرض بأكبر قدر من اليهود، من خلال استجلابهم من الخارج. ويُمكن القول أن نجاح مشروعها الاستعماري، لا يمكن أن كان قد نجح وتحقّق إلا بنجاح استجذابها لليهود المهاجرين واستيعاب أكبر عدد منهم في فلسطين.

وعلى اعتبار أن الصراع الديموغرافي من أهم المسائل التي تُثار في حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أعطت إسرائيل هذا الجانب أهمية كبيرة في سياستها، واستراتيجياتها، وهذا بدوره انعكس على حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وخاصة في مسألة التغيير السريع في الواقع الديموغرافي على صعيد السكان في المجتمع المقدسي، من خلال ممارسة إسرائيل العديد من السياسات التهجيرية للسكان المقدسيين، ورفضها لقانون العودة، والتلويح بسحب بطاقات الهوية والإقامة، وغيرها من السياسات المجحفة حيال السكان المقدسيين. وحملت هذه السياسات التي مارستها إسرائيل العديد من التبعات والتحديات حول حقوق المقدسيين في أرضهم ومعيشتهم.

الكلمات المفتاحية :

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الديموغرافيا، القدس، الصراع الديموغرافي، الهوية.

إِنَّ اَلْهِجْرَةَ اَلْيَهُودِيَّةَ إِلَى فِلَسْطِين ، هِيَ دَمُ اَلْحَيَاةِ لِإِسْرَائِيل وَضَمَانِ أَمْنِهَا وَمُسْتَقْبَلِهَا وَجَوْهَرِ حياتها" [1]

ديفيد بن غوريون

1 عبد الله الطرزي، "سكان إسرائيل مختبر ديموغرافي من واجبنا معرفته،" *مجلة المنارة*، المجلد 4، العدد 1 (1999)، 298-299.

تمهيد

أخذ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أشكالاً وأبعاداً مختلفة، فلم يَنحصر فقط على المواجهة العسكرية، بل كان الصــراع الديموغرافي واحداً من أهم أشــكال الصــراع ما بين الطرفين،[1] حيث يُمكن القول أن الصــراع الديموغرافي يُشـكّل على أرض فلسـطين مصـدر قلقٍ لإسـرائيل،[2] ويُعتبر عنصـراً مهماً في مسـألة الصـراع الفلسطيني الإسرائيلي، فلا يُطرح أي حل أو تسوية جيوسياسية ما بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وإلا وكان المُركّب الديموغرافي على رأس القائمة، وذلك من منطلق حرص إســرائيل على الهوية اليهودية والصهيونية.[3]

وبالتالي إن "المشكلة الديموغرافية" لا تزال مسألة جدلية بالنسبة لإسرائيل، كونها تُشكل تهديداً وبشكل مباشــر على الهوية اليهودية من وجهة نظر إســرائيلية، وصــولاً الى اعتبارها محفزاً لظهور العديد من الخطط والبرامج الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.[4]

ويبدو واضــحاً أن مدينة القدس الشــرقية، ومنذ احتلالها عام 1967م تتعرض لمخطط شــامل لضــمان وجود إسـرائيل وتهويدها، من خلال طمس الوجود العربي الفلسـطيني والمسـيحي والإسـلامي فيها. إذ تعاقبت الحكومات الإسرائيلية على تهيئة الظروف،[5] بما يتوافق مع إعلان القدس عاصمة إسرائيل.[6] وبالتالي كانت المســاعي الإســرائيلية منذ اللحظة الأولى في احتلالها لمدينة القدس، العمل على إحداث انقلاب ديموغرافي بخصـوص عدد السـكان وتركيبتهم وتوزيعهم، ويأتي ذلك اسـتجابة للمتغيرات السـياسـية التي تفرضــها إســرائيل على ســكان مدينة القدس.[7] إذ ما يُميز القدس بأنها مدينة مختلطة، فيها مســلمين، ويهود، ومسيحيين، ذو كثافة سكانية عالية.[8] وهذا جعل من الهاجس الديموغرافي مصدر تخوفٍ لإسرائيل،

---

1 صلاح حسن العارور، "الاستراتيجيات الصهيونية الإسرائيلية في إدارة الديموغرافيا مع العرب داخل فلسطين المحتلة وخارجها،" مجلة كلية الآداب، العدد 4 (أكتوبر 2001)، 119.

2 أحمد سعيد دحلان، "الصراع الديموغرافي الإسرائيلي-الفلسطيني في مدينة القدس: دراسة جيبوليتيكية،" مجلة جامعة الأزهر، العدد 1،المجلد 15 (2013)، 144.

3 راسم خمايسي، "الديموغرافيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف،" مجلة سياسات عربية، العدد 39 (يوليو 2019)، 8.

4 يوسف كامل إبراهيم، "الديموغرافيا تنتصر للفلسطينيين رغم النكبة،" جريدة حق العودة، العدد 23 (أيار 2007)، 29.

5 عماد أبو كشك، "المقدسيون والمثلث الاحتلالي: احتلال الأرض وطرد السكان وتمكين المستوطنين،" مجلة المقدسية، العدد 7 (صيف 2020)، 11.

6 "سنّ البرلمان الإسرائيلي قانون أساس: "القدس عاصمة إسرائيل عام 1980،" والذي يقضي في بنده الأول بما يلي: "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل،" وفي عام 2000، تم تعديل القانون الأساسي، بحيث يمنح الشرعية والحماية الدستورية لقرار نفاذ القانون والحكم والإدارة للإسرائيليين على القدس الشرقية، بموجب الأمر الذي صدر بهذا الصدد عام 1967. بالإضافة الى ذلك، منع التعديل أية صلاحية تتعلق بالقدس والممنوحة الى دولة إسرائيل أو بلدية القدس، الى طرف أجنبي، سياسياً كان أم حكومياً أم غيره، وذلك لأية مدة زمنية كانت، دائمة أو محدودة، علاوة على ذلك، أقر التعديل أن أيّ تغيير لأيّ من البنود التي أقرّت وفقاً للتعديل من سنة 2000 لن يتم إلا بأغلبية أعضاء البرلمان"

للمزيد يُنظر: هناء حمدان وآخرون، محرّر، القدس الشرقية: تسخير سياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس (القدس: الإئتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2009)، 14.

7 نعيم سلمان محمد بارود، "استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي: القدس في قضايا الحل النهائي،" مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 2 (يونيو 2012)، 610.

8 ميشال كوراتش، "القدس: الحقائق والاتجاهات،" مجلة استشراف للدراسات المستقبلية، العدد 4 (2019)، 233.

بسب زياد الكثافة السكانية في كلا الطرفين، وجعل نسبة التقارب الديموغرافي للفلسطينيين والإسرائيليين قريبة جداً، مما شكل حالة من الصراع ما بين الطرفين.[1]

وبالتالي، يُعتبر العنصر الديموغرافي من أهم المداخل في فهم حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في مدينة القدس، وتحديداً ضمن السياسة الإسرائيلية التي تُولي أهمية كبيرة للعنصر الديموغرافي في جميع سياساتها واستراتيجياتها، في ظل التسارع الكبير للواقع الديموغرافي على صعيد السكان، وما تتبعه إسرائيل من سياسات تهجير للسكان المقدسيين. ولفهم هذه السياسات والآليات المتبعة، لا بد من التطرق الى الإطار النظري لمفهوم الديموغرافيا في السياق الاستعماري الاستيطاني، ومظاهر الصراع في مدينة القدس، وصولاً الى واقع الصراع الديموغرافي في المدينة.

ولا بد من الإشارة الى أن حدود المسح التاريخي في هذه الدراسة وحتى اليوم، تحمل معها العديد من الإشكاليات، وهذا يعود لعدة أسباب، منها تغّير الحكم في مدينة القدس قديماً ما بين الحكم العثماني والأردني والإسرائيلي، وما سبقه من حقب تاريخية مختلفة، والإجراءات الجيوسياسية في المنطقة، والحروب المختلفة، والتغيرات الحدودية، والتغيرات في المجال الجغرافي والبلدي لمدينة القدس. بالإضافة الى التغيرات في تعريف الفئات القومية والإثنية للمجموعات السكانية في مدينة القدس، حيث أن جميع هذه الأسباب شكّلت إشكالية في مدى تقدير صحة الأرقام التي ترصد التغيرات الديموغرافية في المدينة، وهذا نتيجة التغيرات في المجال الجغرافي لمدينة القدس، والمجموعات السكانية المختلفة الموجودة في مدينة القدس، ودقة البيانات والمعلومات في السنوات المختلفة التي رصدت تواجد اليهود المهاجرين في المدينة. ولكن، ما أوردناه من أرقام وإحصائيات، إنما هي من المصادر الرسمية الموثوقة المعتمدة.

1 عايش أحمد يوسف قاسم، الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2012، 51.

أولاً: الإطار النظري لمفهوم الديموغرافيا: ضـــمن الســـياق الاســـتيطاني الاستعماري

ظهر الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية منذ القِدم, ولكن كان قائماً على أسسٍ بسيطة, من خلال محاولاتٍ قام بها العديد من المفكرين القدامى, حيث كان الهدف منها هو دراســة واقع موجود في المجتمع من أجل تحقيق أهداف معينة.[1]

يُعبّر مصطلح الديموغرافيا عن وضع السكان في المكان, ويُمكن القول بأن مصطلح الديموغرافيا عُرف بعدة مصطلحات سابقاً, حيث عُرف باسم الإحصاء الحيوي, والمورفولوجيا الاجتماعية. وأطلق عليه "إميل دوركايم" لفظ المورفولوجيا الاجتماعية أو علم التشّكل على الدراسات السُكانية التي تقوم على أساس دراسة أشكال المجتمعات.[2] ويعني ذلك أن مـ صطلح الديموغرافيا يحمل معه دمجاً لكلمتي (الـ سكّان أو الـ شعب) و(البحث أو التســجيل), كونه يأتي لوصــف علم البحث على الســكان أو الناس في المجالات المتعلقة بهم, بما فيها زيادة الســكان, والأجيال, والجنس, والتوزيع الجغرافي, والهجرات, والســمات الاجتماعية وغيرها. وهذا يقودنا الى تعريف علم الديموغرافيا والذي يُقصــد به "البحث في وصــف الواقع العددي للســكان والســياســات الديموغرافية التي تشــمل ســياســات الهجرة الداخلية والخارجية وســياســات المواليد وما يتعلق بها من سياسات صحيّة"[3]

وهذا يعني أن علم الـديموغرافيا يحـمل مـعه الـتداخلات التي يشــهدها المجتمع الســكاني, من تحولات اقتصادية واجتماعية وتغيرات ديموغرافية, على اعتبار أن الـسكان هم المورد الإنساني المهم والفاعل في المجتمع من ناحية, وهدف ســياســات جيو-اجتماعية للدولة من ناحية أخرى.[4] وبالتالي تأتي الديموغرافيا لرصــد الواقع والتحولات الديموغرافية الناتجة عن حالة صــراعٍ عالٍ على الموارد, أو يكون جزءاً أســاســياً من الصراع المحتدم ما بين الأطراف التي تستخدم الديموغرافيا لتهديد أطراف أخرى مشاركة معها في معادلة الصراع.[5]

وهذا ما ينطبق في حالة الـسياق الا ستعماري, حيث يُعتبر التعداد الـسُكاني أحد أهم الركائز الأسا سية التي تعتمد عليها الدولة لإعداد الخطط الإســتراتيجية والتنموية, وبســط ســيطرتها, وســيادتها. وبالتالي قامت

1 ميلود حميداتو, "عليم السكان-الديموغرافيا-في فكر بن خلدون," مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية, العدد 2 (ديسمبر 2017), 59.

2 خضرة راشدي, "الديموغرافيا التاريخية: ماهيتها وأهميتها," مجلة مقدمات, العدد 7 (2017), 20.

3 راسم خمايسي, "*الديموغرافيا في القدس: الواقع والتحولات*," 8-9.

4 المرجع السابق," 9.

5 المرجع السابق, 9.

الدول الاستعمارية بتنفيذ الإحصائيات السكانية للبلدان التي استعمرتها، إذ تساعد معرفة الخصائص الديموغرافية للإقليم المُستعمر على تصميم خطط وآليات للتحكم والسيطرة.[1]

ويمكن القول بأنه في السياق الاستعماري الاستيطاني، يَحمل موضوع الديموغرافيا أبعاداً سياسية، حيث يبقى الصراع في ظل هذا النوع من الاستعمار صراعاً سكانياً على الأرض بين المُستعمرين والمُستعَمَرين.[2] إذ أن الخصائص الديموغرافية ليست مجرد معلومات وحقائق موضوعية حيادية، بل هي ذات مدلولات سياسية وأيديولوجية، وذات أهمية في الماضي والحاضر والمستقبل، كونها تساهم في تحديد شكل ومستقبل البنية الاستعمارية.[3]

وفي المحاولة حول تطبيق علم الديموغرافيا على الحالة الفلسطينية، في ظل حالة الصراع الطويلة مع إسرائيل، يُمكن القول أن فلسطين وإسرائيل ليست من الدول التي يمكن وصفها بالدولة الطبيعية، لأن حدود كل منهما غير محددة، وعدد سكانها لا يزال في حالة تقلب مستمر، بالإضافة الى الفلسطينيين الذين يعيش عدد كبير منهم في الخارج وبشكل دائم، والشتات الذي خَلقه الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ عام 1948.[4] حيث هناك تداخل بين الطرفين بسبب التاريخ المشترك والحافل بالصراع والجغرافيا المشتركة، والحاضر والمستقبل السياسي المرتبطان ببعضهما البعض، وبالتالي لا يُمكن فصل التركيبة السكانية الإسرائيلية عن التركيبة السكانية الفلسطينية.[5]

وبموجب ذلك، وضمن سياسة إسرائيل في عقيدتها المتعلقة بالتخطيط الحيّزي التوجيهي،[6] وضمن مشروعها الصهيوني الاستعماري التراكمي، كانت مسألة حصر السكان الفلسطينيين وضبطهم في

---

1 أحمد حنيطي، "التعداد السكاني الفلسطيني عام 2017: قراءة في سياق استعماري استيطاني،" *مجلة المستقبل العربي*، العدد 476 (تشرين الأول 2018)، 31.

2 أحمد حنيطي، "*التعداد السكاني الفلسطيني 2017*،" 31.

3 المرجع السابق، 31.

4 يوسف كرباج، "الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل/فلسطين: توقعات للمستقبل،" *مجلة عمران*، العدد 2/8 (ربيع 2014)، 36.

5 المرجع السابق، 36.

6 التخطيط الحيزي: "سبق الاستعمار الحديث نشوء ما يُعرف بالتخطيط الحيزي المنظم والمقونن المُعلن، هذا التخطيط تطور مع سيطرة الفكر الحداثي العقلاني الذي نشأ في عصر النهضة. وساهمت ظهور مشاكل التمدن المتسارع وانتفاخ المدن الى الحاجة للتدخل التخطيطي الحيزي لحل هذه المشاكل أو إدارتها، وتخفيف أضرارها. وكشف التمدّن عن الحاجة السريعة الى تدخل الدولة لترشيد استخدامات الأراضي وحل المشاكل الحضرية، من خلال وضع سياسات ومخططات إنجازية تتدخل بواسطتها الحكومات المركزية والمحلية. وبدأ العمل بالتنظيم الحيزي الرسمي الناظم كجزء من السياسات العامة التي تصوغها الدولة للتدخل في عمليات التطور الجارية في محيط معين (الدولة/ المنطقة) وذلك لتحقيق أهداف الدولة المركزية في بداية القرن العشرين وخاصة بعد أن سُنّ أمر تنظيم المدن عام 1909 في بريطانيا ونقل المستعمرات التي خضعت لها، ومن ضمنها فلسطين عام 1921. ويعود أمر تنظيم الدول الى تأسيس مؤسسات تخطيط مركزية، تُعِد مخططات للمدن والأقاليم، وتُقرها، وتفرضها على المجتمع المحلي وتراقب إنجازها، بموجب فرض أمر/قانون التخطيط يتم تحديد استخدامات الأراضي في الحيّز (المدني/القروي) ومنع أي بناء أو تطوير حيزي من دون الحصول على إذن/ رخصة من مؤسات التنظيم التي تمثل جزءاً من تطبيق قوة الدولة لتحقيق سياساتها الحيّزية للسيطرة على موارد الأرض وما يمكن أو يمنع البناء عليها. وبموجب ذلك أصبح للتخطيط الحضري الحيّزي قوة تستخدمه الدولة من أجل الحفاظ على المصلحة والأمن العام، وأن هدفه ترشيد استخدام الموارد لمنفعة السكان، على أساس أن قاعدة المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة وأهم منها، وأن المنفعة الخاصة تتضمن في المنفعة العامة، وبموجب هذه القاعدة استخدمت الدول الاستعمارية سلطتها وأذرعتها المُنشأة من الدولة المركزية والمحلية، التخطيط الحيّزي لتحقيق أهدافها"

للمزيد يُنظر: راسم محيي الدين خمايسي، "التخطيط الحيزي والممارسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين،" *مجلة المستقبل العربي*، العدد 525 (نوفمبر 2022)، 46-48.

وطنهم عنصـراً مهماً, والذي بدأ فعلياً مع تحوّل المشـروع الصـهيوني من اسـتيطان حيّزي الى اسـتعمار ا ستيطاني في ظل الانتداب البريطاني.[1] وبعد قيام إ سرائيل, أ صبحت الحالة معقدة ما بين سكان خا ضعين لا سيادة الإ سرائيلية,[2] وآخرون خا ضعون لا سيادة الفلا سطينية.[3] بالإ ضافة الى التخطيط القُطري والمق صود به "توزيع وتخصـيص اسـتعمالات الأراضـي داخل حدود الدولة قاطبة, والتي تتضـمن المواصـلات, الصـناعة, التجارة, السـياحة, الاسـتجمام, مشـاريع قوية كالمطارات والموانئ," ومنذ قيام دولة إسـرائيل سـاهمت المخططات القُطرية بتصـميم فضـاء دولة إسـرائيل من الناحية الاقتصـادية والسـكنية وغيرها, وأهمها ما يتعلق بتوزيع السـكان, وهذا تزامن مع ما عرضـته حكومة ديفيد بن غريون الأولى في الثامن من أذار عام 1949 بأن أحد أهم الأهداف المركزية لحكومته "إسـكان سـريع, وتوزيع سـكاني على جميع أراضـي الدولة," ومنذ ذلك الوقت, أصبحت سياسة توزيع السكان أمراً مركزياً مهماً لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.[4]

وفي الخطاب الديموغرافي في إسـرائيل, يعتبر موضـوع الديموغرافيا إشـارة الى التهديد نتيجة زيادة عدد السـكان, حيث يُشـاع التخويف من هذا الازدياد السـكاني الفلسـطيني, والمطالبة بزيادة عدد سـكان اليهود. حيث ركّز الخطاب الديموغرافي الإسـرائيلي منذ بدايته على خطاب بناء أمة, وتهويد, وصـهينة, وعبرنة الإنسان والمكان, وتوزيع الا سكان اليهود, وا ستيعاب الهجرة اليهودية وإيجاد ميزان جيوديموغرافي, و صَوْغ الإسرائيلي الجديد, وصَهر المهاجرين اليهود من الشتات في الدولة اليهودية, وفصل إثنوقومي حيزي.[5]

وهذا ما ت سعى إ سرائيل الى تحقيقه, عبر مخططاتها, حيث تهدف الى الا سيطرة على الأرض من أجل تأمين الأغلبية أو على الأقل توازن ديموغرافي لمصـلحة اليهود, وهذا يُفسـر إقامة مدن يهودية وسـطية جديدة في الحيّزات التي يتركز بها الوجود الفلا سطيني. وهذا ما تُطبقه إ سرائيل في القدس الا شرقية على سبيل

---

1 "نفذت سلطات الاستعمار البريطاني إحصائيات سكانية في فلسطين, من أجل أن تتمكن من وضع الخطط التي تتيح لها بسط السيطرة والتحكّم بالسكن, وأشارت الدراسات الى أن الاستعمار الصهيوني نفّذ إحصائيات سريّة للقرى الفلسطينية قبل عام 1948, يُعرف باسم "ملف القرى," وكانت هذه الإحصائيات شاملة, من حيث الخصائص الديموغرافية والسكنية وغير ذلك. وساعدت في هذه الإحصائيات على تصميم خطط الهجوم والتهجير للقرى الفلسطينية. وكما نفذ الاستعمار الصهيوني بعد عام 1948 إحصاءً سكانياً للقرى الفلسطينية في أراضي عام 1948, وقام بمسح سكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلالهم, واستخدم هذا التعداد لضبط السكان ومنع عودة المهجّرين"

للمزيد يُنظر: أحمد حنيطي, "التعداد السكاني الفلسطيني عام 2017: قراءة في سياق استعماري استيطاني," *مجلة المستقبل العربي*, العدد 476 (تشرين الأول 2018), 31.

2 راسم محيي الدين خمايسي, "التخطيط الحيزي والممارسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين," *مجلة المستقبل العربي*, العدد 525 (نوفمبر 2022), 56.

3 "بعد استكمال احتلال القدس الشرقية عام 1967, أصدر الجنرال الإسرائيلي (عوزي نركيس) قائد ما يسمى المنطقة الوسطى, الأمر العسكري رقم (2), الذي ألغى بموجبه الإدارة الأردنية على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية, وبعد ذلك فرض على القدس القانون الإسرائيلي المسمى "بترتيب السلطة والقانون" الصادر في 26 يوليو 1948, والذي يُخول الحكومة ضم أي مساحة مما يسمى "أرض إسرائيل" الى حدود دولتها. واستكمالاً في تهويد شرقي القدس, قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 26 يونيو 1967 بإجراء إحصاءٍ سكانيٍ في المناطق التي سيتم ضمها. وحتى يكتسب القرار السياسي غطاءه القانوني أقرت مجموعة من القوانين, وبموجب ذلك, مرت مساحة المدينة الواقعة تحت نفوذ ما يسمى ببلدية القدس الإسرائيلية بعدة مراحل توسعية,"

للمزيد يُنظر: أحمد سعيد دحلان, "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على المكان في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية," *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية*, مجلد 21, العدد 2 (يوليو 2013), 322-323.

4 يوسف جبارين, "الجغرافيا والديموغرافيا في سياسة: السيطرة على المكان," *مجلة قضايا إسرائيلية*, المجلد 1, العدد 3 (تموز 2001), 51.

5 راسم خمايسي, "الديموغرافيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف," *مجلة سياسات عربية*, العد39 (يوليو 2019), 11.

المثال، حيث أن سـكان القدس الفلسـطينيين منحوا مكانة خاصـة تُعرف (مُقيم ثابت)، ولكن في ذات الوقت، يُمارس ضدهم مصفوفة ضبط تحصرهم وتأسرهم في حيّزهم الضيق.[1] وبموجب ذلك، يتضح أن المنافسة الديموغرافية تصـبح في الواقع شـديدة جداً في مناطق النزاع وتحديداً في القدس الشـرقية، لأن خصـوبة الفلسـطينيين واليهود يسـيران باتجاهين متعاكسـين.[2] إذ أن التصـور الصـهيوني الأسـاسـي كان يقوم على إفتراض أن معظم الشـعب اليهودي يحتاج الى العودة الى وطنه، وأن هذه الحاجة والرغبة سـتعود، بمعنى أنه تم تصـميم بناء وطن قومي للشـعب اليهودي للسـماح لملايين اليهود بالعثور على وطنهم في فلسطين.[3] وفي خضّم ذلك، كانت المشكلة الديموغرافية هي الأخطر، والتي تهدد أساس الدولة اليهودية الصـهيونية، وهذا بدوره يتطلب وجود مجموعة قرارات سـياسـية جريئة وصـعبة، وذلك من أجل إسـتدراك المشكلة.[4]

وهذا يدل على العقيدة الجيوبوليتيكية التي تتبناها إسـرائيل ضـد المقدسـيين وأرضـهم، القائمة على أيديولوجية "أرض أكثر، وعرب أقل،" حيث كانت الركيزة الأساسية للاستعمار الاستيطاني في فلسطين في بدايته، قائمة على التغيير والتحول الديموغرافي، من خلال السـعي الى نقل المسـتعمرين اليهود الى فلسطين، وصولاً الى بناء مجتمعٍ إسرائيلي متجذر.[5] وهذا ما يُشير اليه أرنون سوفير فيما يتعلق بمسألة البعد الديموغرافي في إسـرائيل، بأن بقاء دولة إسـرائيل مرهوناً فقط بتحقيق أغلبية يهودية واضـحة، تعيش في منطقة يسمح حجمها وحدودها بتحقيق سيادة الدولة والدفاع عنها، وهذه بمجموعها الشروط الأساسية من أجل الحفاظ على مستوى حياة ملائم لمجتمع غربي.[6]

استناداً لما تقدم سابقاً، في محاولة لتقديم إطار مفاهيمي حول مفهوم الصراع الديموغرافي في السياق الاسـتعماري الاسـتيطاني، تسـتعرض الدراسـة البحثية مسـألة الصـراع الديموغرافي في مدينة القدس المحتلة، وتحديداً القدس الشـرقية، من خلال التطرق الى مظاهر الصـراع الديموغرافي في القدس، والواقع الذي تعيشه المدينة في ظل استمرار التهديد المقدسي للوجود اليهودي في المدينة.

---

1 المرجع السابق،57.

2 يوسف كرباج، "الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل/فلسطين،" 37.

3 Arnon Soffer, "Demography and the Shaping of Israel's Borders," *Contemporary Jewry*, Vol. 10. No. 2 (Sep1989), pp. 91-92.

4 أرنون سوفير، "جغرافيا وديموغرافيا في أرض إسرائيل سنة 2000،" *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 1 (شتاء 1990)، 116.

5 N., & Li, D, Seferović, "Herzegovinian Muslim Colony in Caesarea, Palestine, "*Journal of Palestine Studies,* 45 (2015), pp. 74.

6 أرنون سوفير، محرّر، "إسرائيل-ديموغرافيا 2000-2020: مخاطر واحتمالات،" *سلسلة أوراق إسرائيلية*، العدد 1 (2001)، 25.

ثانياً: لمحة تاريخية: تاريخ الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي في مدينة القدس

تعرضت فلسطين منذ احتلالها عام 1948, الى تحولات جيوسياسية وديموغرافية قسريّة, كنتيجةٍ حتميةٍ من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في محاولات الاستيلاء على الأرض,[1] تمثل ذلك في نقل اليهود الى أرض فلسطين,[2] من خلال موجات الهجرة التي شهدتها فلسطين, والتي ساهمت في بداية نشوء الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي, حيث جاءت هذه الهجرات على مراحل, الهجرة الأولى والثانية وحتى منتصف الثالثة كانت خلال مرحلة ما قبل الانتداب البريطاني, في حين أن المنتصف الثاني للمرحلة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة كانت خلال فترة الانتداب البريطاني.[3] ويُمكن القول بأن مدينة القدس شهدت في القرن التاسع عشر هجرة يهودية ومسيحية عربية (كشرق الأردن) وأوروبية منظمة وكثيفة, عملت على قلب التوازنات الديموغرافية في القدس, والتي امتدت الى خارج الأسوار بصورة تدريجية, وأشارت التقديرات الى أن عدد اليهود في القدس تراوح ما بين 2000-2250 نسمة, وذلك من مجموع سكان المدينة الذي تراوح حينها ما بين 9000-12000 نسمة, وهذه الأرقام تشير الى الفترة ما قبل الخروج خارج أسوار المدينة.[4] وبالتالي يبدو واضحاً بأن اليهود تمكنوا من إقامة دولة لهم في فلسطين, بدعمٍ كاملٍ من بريطانيا-الدولة المنتدبة على فلسطين- في الفترة الواقعة ما بين عامي 1922-1948, حيث استطاعت بريطانيا أن تنفّذ تصريح بلفور عام 1917, من خلال رعاية الهجرات اليهودية الى فلسطين, من مختلف أنحاء بلدان العالم, وفي الوقت نفسه, ضيّقت بريطانيا الخناق على الشعب الفلسطيني وخدعته بالوعود الكاذبة.[5]

وبالتالي يتضح أنه منذ عام 1948 سعت إسرائيل الى جذب المزيد من يهود العالم الى فلسطين المحتلة من أجل تحقيق هدفها الديموغرافي, وقد موّلت المؤسسات الصهيونية المنبثقة عن الحركة الصهيونية

---

1 لؤي شبانة, "*قراءة إحصائية في واقع القدس وموضوع التحول الديموغرافي*," *مجلة حوليات القدس*, العدد 5 (ربيع 2007),76.

2 في الوقت الذي أصبحت فيه القدس تحت يد الدولة العثمانية, بدأ عدد اليهود بالإزدياد بصورة تدريجية, وتحديداً بعد سقوط الأندلس وانتقال العدد الأكبر من يهود إسبانيا الى داخل الدولة العثمانية, ومنهم من وصل الى فلسطين والقدس. وارتفع عدد سكان القدس وتضاعف عدة مرات بالتزامن مع بناء الأسوار وقيام سليمان القانوني بمشاريعه الواسعة التي أعادت للقدس بهجتها وحيويّتها الاقتصادية. وتُشير الاحصائيات الى أن عدد اليهود ارتفع في سنة 1525م, أي بعد سنوات قليلة من بداية الحكم العثماني الى 199 خانة, أي أقل 1000 نسمة. وتوالت الزيادة بصورة تدريجية في عدد اليهود في مدينة القدس ووصل الى 224 خانة عام 1533م, وفي عام 1555 وصلت الى نحو 238 خانة, ووصلت عام 1594 وفق الإحصائيات في القرن التاسع عشر الى نحو 321 خانة. ويُشير نظمي الجعبة الى أن هذه الأرقام لا تُعبر تماماً عن واقع الحال. وفي القرن السابع عشر, تراجعت الأوضاع العامة في مدينة القدس, بسبب رتراجع دعم الجاليات اليهودية, وسيطر الفقر على هذه الطائفة, واقترضوا من مسلمي المدينة لضمان استمرار حياتهم, وخلال القرن الثامن عشر أشارت المخطوطات الى أن يهود فلسطين بشكل عام, والقدس بشكل خاص, تشكّلوا من الطاعنين بالسن, وبالتالي لا بد من الإشارة الى أن الدولة العثمانية حينها كانت تحتوي على أكبر تجمعات اليهود في العالم. ولم تستطع الدولة العثمانية الحد من الهجرات اليهودية القادمة من جميع أنحاء العالم الى بيت المقدس, ولم تتدخل في حركة اليهود في فلسطين وذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر, وتركز اليهود حينها في ثلاث مدن وهي: صفد في الشمال, والقدس في الوسط, والخليل في الجنوب.

يُنظر: نظمي الجعبة, *حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 2019), 28-35.

3 شافية سبع, تطور الانتداب البريطاني على فلسطين 1920-1948, *رسالة ماجستير*, جامعة محمد خيضر, 2015, 59-60.

4 نظمي الجعبة, *حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 2019), 36.

5 أحمد رأفت مصطفى غضية, "التغيرات الديموغرافية في فلسطين منذ وعد بلفور عام 1917," *مجلة شؤون فلسطينية*, العدد 269 (2017), 49.

عمليات التهجير اليهودي الى فلسطين, وعمليات الزحف الى الأراضي الفلسطينية والاستيطان فيها, وحتى عام 1948 كانت إسرائيل قد شيّدت 291 مستوطنة زراعية صهيونية في فلسطين.[1]

وكان قد أعطى الانتداب البريطاني للقدس بعداً جديداً للاستيطان فيها, وكان له تأثيرٌ مهم في زيادة عدد اليهود في المدينة, بسبب فتحه لأبواب الهجرة على مصراعيها, حيث كانت مساحة القدس أيام الانتداب البريطاني 558647 دونماً, وكان فيها 64 قرية عربية, وكانت ملكية العرب تُقدر حوالي 7738 دونماً, وكان لليهود حينها فقط 5047 دونماً. وخلال هذه الفترة سكن اليهود في المرتفعات الاستراتيجية المحيطة التي تشرف على طريق القدس وبيت لحم وطريق القدس عمان في جبل صهيون وجبل الشورى وجبل المكبر, كما أقاموا على القسم الشمالي من جبل الزيتون الجامعة العبرية وهداسا.[2]

حيث كانت الدعاية اليهودية تُرّكز في شعاراتها الأساسية الجاذبة لليهود من جميع أنحاء العالم في إتجاه فلسطين المحتلة, ومن ضمنها مدينة القدس المحتلة, على شعارين أساسيين, الأول شعار أرض الميعاد " شعار فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض," و شعار سياسة العمل العبري. وبناء على الظروف الطاردة من بلد المنشأ لليهود, والجاذبة الى فلسطين المحتلة, استطاعت إسرائيل جذب العديد من اليهود الى فلسطين.[3]

وحتى إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948, استطاعت إسرائيل احتلال 76.70% من أرض فلسطين, و شرّدت ما يقارب 736000 فلسطيني من أرضهم, والذين شكلوا حينها 50.2% من تعداد الشعب الفلسطيني, وبالتالي كانت مسألة بقاء جزء من الشعب الفلسطيني في أرضه منذ عام 1948 أحد أبرز جوانب المأزق الصهيوني وتطور الصراع الديموغرافي.[4]

ومنذ استكمال احتلال مدينة القدس عام 1967, اعتمد قادة إسرائيل على مبدأين أساسيين في حكمهم للقدس الشرقية تحديداً, أولاً: العمل على زيادة عدد السكان اليهود فيها بوتيرة سريعة, والثاني: العمل على عرقلة نمو السكان العرب وإجبارهم على بناء منازلهم في أماكن أخرى. وبموجب ذلك, يُمكن القول أن هذه السياسة كانت ترجمتها بالنسبة للمقدسيين بأنها حياة بائسة.[5] في الوقت الذي استمرت فيه إسرائيل على إحداث تغيير للواقع الديموغرافي في مدينة القدس, والذي بدأ أولى مظاهره في تهجير الفلسطينيين في عامي 1948, و1967, حيث لم يكن هذين الحدثين صدفة, بل سياسة ممنهجة لتثبيت الوجود اليهودي

---

1 نبيل السهلي, "الواقع والتوقع الديموغرافي في إسرائيل," *مجلة شؤون الأوسط*, العدد 100 (تشرين الاول/ تشرين الثاني 2000), 84

2 محمد أمين الضناوي, "الصراع على الأرض والسكان في القدس بين العامين 1948-1967," *مجلة الآداب والعلوم الإنسانية*, العدد 7 (ربيع 2020), 199.

3 نبيل السهلي, "*الواقع والتوقع الديموغرافي في إسرائيل*," 84.

4 أمين عطايا, فلسطينيو الأرض المحتلة العام 1948: الواقع الديمغرافي والاجتماعي والسياسي," *مجلة شؤون فلسطينية*, العدد 207 (يونيو 1990), 15.

5 جف هالبر, "القدس في المخططات الإسرائيلية: القدس البلدية والكبرى والمتروبوليتانية," *مجلة الدراسات الفلسطينية*, المجلد 13, العدد 52 (خريف 2002), 158.

في المدينة.[1] حيث وصلت نسبة الفلسطينيين من مجموع سكان مدينة القدس بشطريها الشرقي والغربي عام 1968 الى 25.8% مقابل نسبة اليهود التي بلغت 72.4%.[2]

وما يُساعدنا في فهم التحولات الديموغرافية في مدينة القدس، هو تسليط الضوء على حدود القدس المُتغيرة ضمن ثلاث دوائر متراكزة، الأولى، القدس البلدية (كما تم تحديدها بحدود المدينة التي فرضتها إسرائيل من جانب واحد عام 1967)، والثانية، القدس الكبرى (التي تسعى لضم الطوق الخارجي من مستوطنات الضفة الغربية المحيطة بالقدس داخل محافظة موسعة)، والثالثة، القدس المتروبوليتانية (وهو مفهوم إقليمي لا يُقصد به ضم مناطق واسعة من الضفة الغربية الى القدس بما فيها بيت لحم ورام الله، وإنما تحويلها الى أرياف تابعة لمنطقة مدينية تسيطر عليها إسرائيل).[3] وبالتالي إن الاعتبارات السياسية والتقسيمات السابقة، وتعزيز الوجود اليهودي مقابل الوجود المقدسي العربي في مدينة القدس، إنما يقوم بشكل أساسي على مخاوف إسرائيل السكانية والجيوسياسية، والتي ساهمت في تحديد شكل القدس البلدية، من خلال المساعي الإسرائيلية في تثبيت وجوده بالقدس عن طريق الحفاظ على الأكثرية اليهودية بواقع 72%، مقابل 28% من الفلسطينيين.[4] هذه النسبة التي ارتفعت في الوجود العربي الفلسطيني في مدينة القدس خلال فترة ثمانينيات القرن الماضي، وذلك ضمن حدود البلدية، رغم ما مارسته إسرائيل من سياسات التهجير بسبب زيادة نسبة المواليد، مقابل نسبة اليهود التي بلغت حوالي 72%.[5]

ومنذ عام 1977 ومع السياسات الاستيطانية المصاحبة لفكرة بناء وطن قومي يهودي في فلسطين، كان واضحاً أن هناك مشكلة في عدم وجود عددٍ كافٍ من اليهود للسكن في المستوطنات والتي تم بنائها ما بين 1977-1987 "حيث تم بناء 250 نقطة استيطان"[6] وبدى واضحاً، أنه من الصعوبة بمكان تغيير الخارطة الديموغرافية لأرض إسرائيل عن طريق الاستيطان التقليدي، والغزو العسكري للمناطق العربية المأهولة بالسكان.[7]

ومن حيث أعداد السكان الفلسطينيين، احتل لواء القدس المرتبة الثانية بعد لواء الشمال، حيث يحتوي هذا اللواء على قضاءٍ واحدٍ فقط، وهو قضاء القدس، الذي احتل المركز الثاني بعد قضاء عكا من حيث أعداد السكان الفلسطينيين الذين ارتفعت أعدادهم من 2900 نسمة عام 1950 الى نحو 222900 عام 2001،

---

1 ياسر إبراهيم الرجال، "الهوية العمرانية في زمن الاحتلال: دراسة مدينة القدس،" *المجلة الأردنية للفنون*، مجلد 7، عدد 1 (2014)، 12.

2 خليل التفكجي، *قانون الجيل الثالث لتغيير الحيّز الفلسطيني في القدس* (رام الله: مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، 2015)، 23.

3 جف هالبر، "*القدس في المخططات الإسرائيلية: القدس البلدية والكبرى*،" 155.

4 المرجع السابق، 157.

5 خليل التفكجي، "*قانون الجيل الثالث لتغيير الحيّز الفلسطيني في القدس*،" 23.

6 Soffer, "*Demography and the Shaping of Israel's Borders*," 95.

7 Ibid, 96.

وارتفعت نسبتهم أيضاً من 1.8% الى 18.5% خلال هذه الفترة, وذلك بسبب قيام إسرائيل بضم مدينة القدس الشـرقية الى إسـرائيل بعد حرب 1967 والتي كانت تحتوي حينها على حوالي 70 ألف نسـمة من هؤلاء ا لسكان, بالإ ضافة الى معدلات الزيادة الطبيعية التي تميّز بها ا لسكان الفا سطينيين, حيث ا ستطاع هؤلاء السـكان الحفاظ على ثبات نسـبتهم في لواء القدس منذ فترة السـبعينيات وحتى نهاية الفترة, بالرغم من محاولات إسـرائيل المسـتمرة في جلب المزيد من المسـتوطنين الى مدينة القدس سـعياً الى تهويدها.[1] ففي الوقت الذي واجه فيه الا ستيطان الصهيوني صعوبة متزايدة في تر سيخ جذوره في المناطق العربية وتحديداً في مناطق الجبال والتلال, إلا أن السـكان العرب نجحوا في تحقيق الاسـتقرار في المناطق التي تعتبر حتى اليوم يهودية حصـرياً , وحقق العرب الفلسـطينيين الاسـتقرار في القدس,[2] كما موضـح مسـبقاً في الأرقام السابقة.

و شهدت الفترة الممتدة ما بين 1948 و1967, اتباع العديد من الإجراءات ضد سكان مدينة القدس وأر ضها, ومن أهم هذه السـياسـات, إصـدار قانون أموال الغائبين في عام 1950 والذي يُخول سـلطات الاحتلال الإسرائيلية وضع يدها على جميع أموال الفلسطينيين الذين غادروا المدينة,[3] بعد تقسيم الأموال المنقولة وغير المنقولة, ومن الإجراءات الأخرى المتبعة, منع اللاجئين الفلسـطينيين العرب ا لذين بلغ عددهم خارج المدينة حوالي 70 ألفاً من العودة الى أرضـهم, بالرغم من أن قرار الجمعية العامة رقم (194) الصـادر عام 1948 ضَـمِن لهم هذا الحق وأعاد لهم ممتلكاتهم أو التعويض عليها. ومن الإجراءات أيضـاً فتح باب الهجرة اليهودية, ليرتفع عدد سـكان مدينة القدس من اليهود حوالي 100 ألف حتى عام 1948, ليصـل عام 1967 حوالي 200 ألف يهودي.[4]

وبالتالي, يُمكن القول أن التطور العددي للسكان بعد عام 1948 أخذ نمطاً جديداً, سواء في الجانب العربي أم اليهودي, ففي الجانب العربي, يتضـح أنه في عام 1948 انخفض عدد العرب من 65100 نسـمة, الى 60488 عام 1961, ويعود الانخفاض الى الهجرة السـكانية التي شـهدتها فلسـطين إبّان حرب النكبة, وما تلاها من تق سيم للمدينة بعد احتلال فلسطين. أما الجانب اليهودي, فقد ساهمت الهجرات التي شهدتها فلسطين في حينها الى زيادة طبيعية في نمو عدد السـكان اليهود ليبلغ سـنة 1961 حوالي 166300 نسـمة, وفي سنة 1967 و صل عدد سكان القطاع العربي من القدس حوالي 66000 ن سمة, وهو عدداً يقارب عدد سكان

1 يوسف كامل, "السكان الفلسطينيون في إسرائيل: دراسة في التطور الديموغرافي والتوزيع الجغرافي," *مجلة آداب الكوفة*, العدد 5 (2010), 41-42.

2 Soffer, "*Demography and the Shaping of Israel's Borders,*" 101.

3 وتحديداً الفلسطينيين الذين غادروا المدينة نتيجة العنف الممنهج الذي مارستهه إسرائيل تجاه الفلسطينيين, الى جانب أعمال الترحيل بالقوة وتفريغ أحياء بكاملها في عام 1948, ناهيك عما جرى أيضاً في حزيران عام 1967, من عمليات تهجير وهدم أحياء وأهمه حي المغاربة.

4 بلال عبود, "الصراع على الأرض والسكان في القدس ما بين عامي 1948-1967," *مجلة الآداب والعلوم الإنسانية*, العدد 7 (ربيع 2020), 205.

العرب في القدس نهاية عام 1947, في حين وصل عدد سكان القدس المحتلة من نفس السنة الى 200000 نسمة.[1]

ويبدو واضحاً أن إسرائيل وضعت العديد من المخططات التي استهدفت من خلالها جعل اليهود ذو أكثرية غالبة في مدينة القدس, من خلال اعتماد الزيادة السريعة لليهود في المدينة, وتحديداً اليهود المهاجرين القادمين من الخارج, عن طريق المحاولات التي قدمتها في فتح قنوات الهجرة اليهودية الكثيفة بعد تراجعها من الدول الأوروبية, بالإضافة الى المُغريات التي قدمتها سلطة الاحتلال الإسرائيلية لرفع عدد الولادات في مدينة القدس, من أجل رفع معدلات الزيادة الطبيعية اليهودية.[2]

ويمكن القول بأن الفترة ما بين عامي 1948-1960 تعتبر الفترة الذهبية بالنسبة لهجرة اليهود الى فلسطين, حيث ساهمت الهجرة في نحو 69% من إجمالي زيادة مجموع عدد اليهود في فلسطين المحتلة, في حين نجد أن الفترة الممتدة ما بين 1983-1989 شهدت فيها تراجعاً الى أدنى المستويات, بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية ووصول التضخم الى معدلات قياسية عالية, بالتزامن مع ارتفاع وتيرة عمليات المقاومة الفلسطينية والتي بلغ أثرها في تراجع نسبة الهجرة اليهودية في النمو السكاني اليهودي في فلسطين, حيث لم تتعدَ مساهمة الهجرة 5.7%, في حين أن الزيادة الطبيعية كانت نحو 5.92% من إجمالي الزيادة السكانية اليهودية.[3] إلا أن النسبة عادت وانخفضت عام 1990 الى 26.75 من نسبة العرب في القدس, وعادت للارتفاع في بداية عام 1993 والتي وصلت الى 28.3%, والى 29% عام 1995, والى 34.8% عام 2007, قبل أن تصل عام 2014 الى 38%.[4]

وبناءً على بيانات رسمية صادرة عن مركز البحوث والمعلومات التابع للكنيست الإسرائيلي, تُشير المعطيات حول ديموغرافيا مدينة القدس في الفترة الممتدة ما بين 1840-2015 الى أن نسبة السكان اليهود من مجمل سكان مدينة القدس ارتفع في الفترة الممتدة ما بين 1840-1910, من حوالي 38% الى 64%, وانخفض من حوالي 54% في عام 1922, وارتفع مرة أخرى حوالي 60% في العام 1946, في حين أن السنوات الممتدة ما بين 1967-2015 انخفضت فيها نسبة السكان اليهود في القدس من حوالي 74% حتى 62%.[5]

1 بلال عبود, "الصراع على الأرض والسكان في القدس," 206.

2 نبيل محمود السهلي, "الجغرافيا السياسية لمدينة القدس," مجلة شؤون الأوسط, العدد 143 (خريف 2012), 81.

3 نبيل السهلي, "الواقع والتوقع الديموغرافي في إسرائيل," 84.

4 خليل التفكجي, "قانون الجيل الثالث لتغيير الحيّز الفلسطيني في القدس," 23.

5 وثيقة رسمية صادرة عن مركز البحوث والمعلومات, الكنيست الإسرائيلي, مايو 2017, 1.

وفيما يلي توضـيحاً للتطور السـكاني في مدينة القدس عند العرب واليهود في الفترة الممتدة ما بين 1967- 2010:[1]

الرسم البياني (1): التطور السكاني لليهود والعرب في مدينة القدس

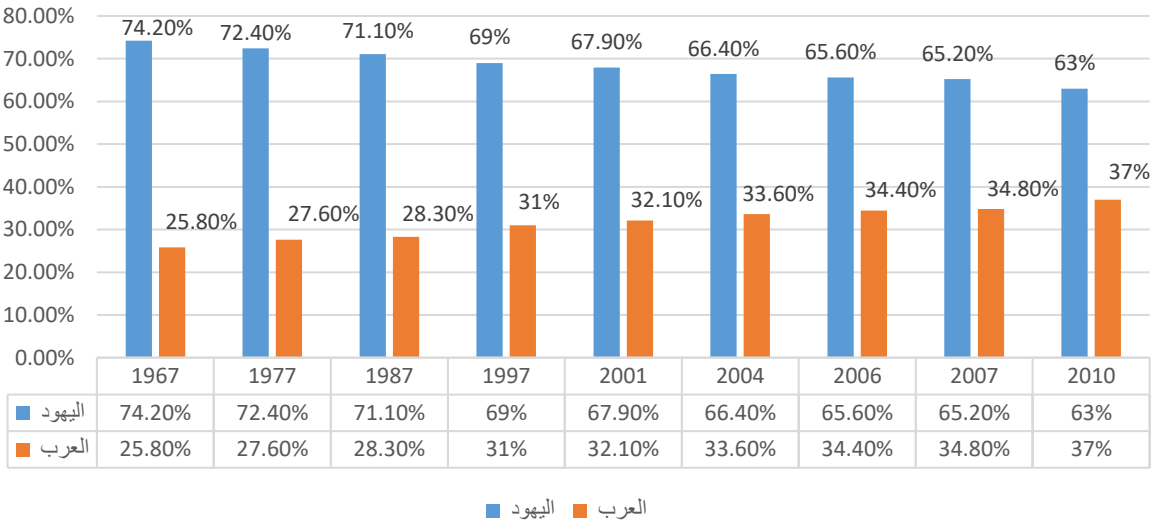

	1967	1977	1987	1997	2001	2004	2006	2007	2010
اليهود	74.20%	72.40%	71.10%	69%	67.90%	66.40%	65.60%	65.20%	63%
العرب	25.80%	27.60%	28.30%	31%	32.10%	33.60%	34.40%	34.80%	37%

كان الهدف من زيادة عدد اليهود في مدينة القدس بشكل خاص، وفلسطين بشكل عام، هو أن المجموعات الاستيطانية اليهودية تشكل الأقلية الثانية مباشرة بعد الطائفة الإسلامية.[2] وهذا يتمخض عنه نتيجة حتمية، وهي أنه لا يحق لبقية الطوائف الأخرى تقرير مصـير فلسـطين السـياسـي والاقتصـادي والاجتماعي والقانوني بمعزلٍ عن الجماعات الاسـتيطانية الصـهيونية التي تحتل النسـبة الثانية من عدد سـكان البلاد، وكانت النتيجة النهائية من ذلك، عدم الاعتراف بوجود الشـعب الفلسـطيني.[3] وبموجب ذلك، يتضـح أن الصـراع على القدس الشـرقية، يُمثل واحداً من أسـس الصـراع اليهودي الفلسـطيني والعربي والإسلامي، ولن يكون هناك أي سلام دون الاتفاق على حل يرضي الجانبين، ويمكن القول أن الحجم السكاني للمسلمين والمسيحيين له دوراً مهماً في هذا السياق،[4] حيث أشارت الإحصائيات التاريخية وحتى اليوم، أن

1 خليل التفكجي، "*قانون الجيل الثالث لتغيير الحيّز الفلسطيني في القدس*،" 24.

2 تم استخدام مصطلح الطائفة استناداً الى الاحصاء السكاني الذي أجرته حكوة الانتداب البريطاني في 22 أكتوبر 1922، والذي نشر في فبراير 1923.

للمزيد يُنظر: عبد الله عبد السلام القطشان، "الاستيطان السكاني الصهيوني في فلسطين 1882-1948،" *مجلة جامعة الأقصى-سلسلة العلوم الإنسانية*، مجلد 10، العدد 1 (حزيران 2006)، 98.

3 عبد الله عبد السلام القطشان، "الاستيطان السكاني الصهيوني في فلسطين 1882-1948،" *مجلة جامعة الأقصى-سلسلة العلوم الإنسانية*، مجلد 10، العدد 1 (حزيران 2006)، 98.

4 عبد الله الطرزي، "سكان إسرائيل: مختبر ديموغرافي من واجبنا معرفته،" *مجلة المنارة*، المجلد 4، العدد 1 (آذاغر 1999)، 314.

هناك تراجعاً واضحاً في تعداد السكان اليهود بين إجمالي تعداد سكان مدينة القدس منذ استكمال احتلال شرقي القدس عام 1967 حتى عام 2020.[1]

وما يُمكن استنتاجه من النسب الواردة أدناه، الهاجس الإسرائيلي من الديموغرافيا العربية وتحديداً المقدسية، إذ بالرغم من أن النسب في تعداد السكان المقدسيين في القدس المحتلة قليلة، إلا أنها في ارتفاع مستمر، في حين أن نسبة تعداد السكان اليهود في القدس كانت نسبة كبيرة جداً مقارنة بالنسبة العربية، إلا أنها في حالة تراجع وبصورة قوية جداً، وهذا ما يُفسر حالة التخوف والهاجس الإسرائيلي من مسألة الديموغرافيا، فالوجود العربي في مدينة القدس في ارتفاع مستمر، ويُشكل تخوفاً كبيراً على الوجود الإسرائيلي، وبالتالي يُمكن القول أن النسب المتصاعدة في الجانب العربي في مدينة القدس، إنما يعتبر تحدياً ديموغرافياً لإسرائيل، وتحديداً فيما يتعلق في مفهوم الدولة اليهودية، والوجود اليهودي في القدس، والهوية اليهودية.

الرسم البياني (2): تعداد السّكان العرب المقدسيين والسّكان اليهود في مدينة القدس 1967-2020 [2]

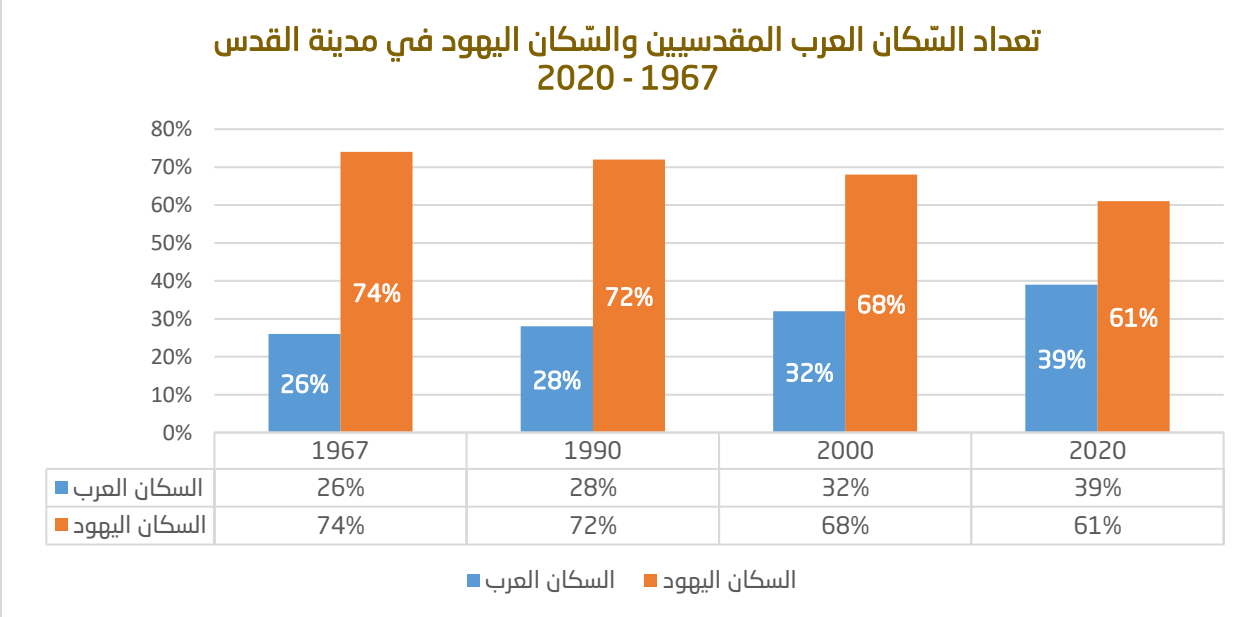

1 عومر ينيف وآخرون، معطيات عن أورشليم القدس 2022: الوضع القائم واتجاهات التغيير (القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2022)، 18.

2 عومر ينيف وآخرون، " معطيات عن أورشليم القدس 2022: الوضع القائم واتجاهات التغيير،" 18.

وبناءً على الاحصائيات, وصل عدد سكان مدينة القدس المحتلة, من العرب واليهود 951,100 حتى نهاية عام 2020, (63%) في شرق المدينة, و (37%) في غرب المدينة, ففي القدس الشرقية, تصل نسبة اليهود الى (39%) بتعداد سكاني بلغ 233,900 يهودي, والعرب و صلت الن سبة الى **(61%)** بتعداد سكاني بلغ 316,700 عربي, في حين أن 99% من السكان يتواجدون في القدس الغربية, وبمجملهم يهود.[1]

وفي توزيع التعداد الا سّكاني في الأحياء المقد سية في القدس الا شرقية, يت ضح أنها موزّعة ما بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية في شرقي القدس المحتلة, حيث يُشير الرسم البياني الى أكثر الأحياء العربية واليهودية في القدس المحتلة تعداداً للسكان,[2] وفق التراتبية الموضحة أدناه:

الرسم البياني (3): التعداد السّكاني في الأحياء العربية واليهودية في القدس الشرقية[3]

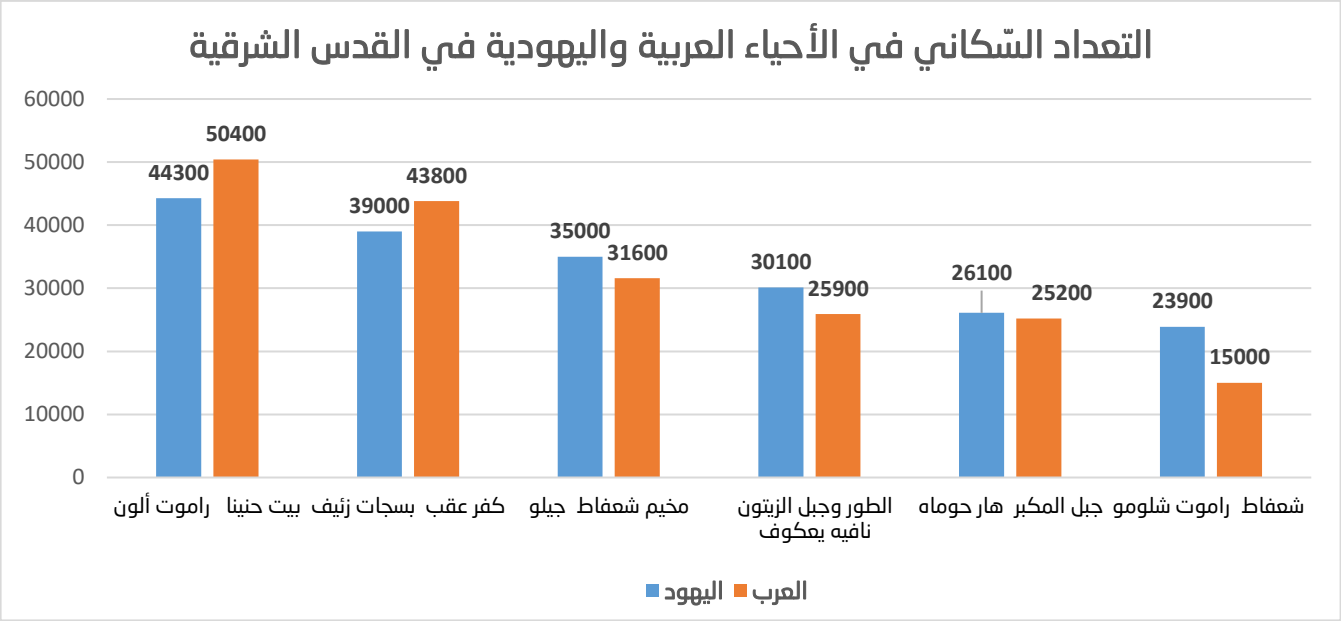

وتُشير الاحصائيات الفلسطينية عام 2022, بأن نسبة سكان محافظة القدس ككل تبلغ 9.0% من إجمالي سكان فلسطين, وحتى منتصف عام 2022, أشارت الاحصائيات أن عدد سكان مدينة القدس بلغ (482,064) نسمة,[4] والديموغرافيا الفلسطينية محل الدراسة هي التي تُغطي منطقة (J1),[5] وحتى عام 2020 بلغ عدد

1 المرجع السابق, 23.

2 عومر ينيف وآخرون, "معطيات عن أورشليم القدس 2022: الوضع القائم واتجاهات التغيير," 24.

3 المرجع السابق, 24.

4 كتاب القدس الإحصائي السنوي 2023, رقم "25" الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, رام الله, فلسطين, 56.

5 القدس (منطقة J1): هو ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي اليه عنوة, بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967, وتضم منطقة J1 تجمعات (كفر عقب, بيت حنينا, مخيم شعفاط, شعفاط, العيسوية, شيخ جراح, وادي الجوز, باب الساهرة, الصوّانة, الطور "جبل الزيتون," القدس "بيت المقدس," الشيّاح, رأس العامود, سلوان, الثوري, جبل المكبر, السواحرة الغربية, بيت صفافا, شرفات, صور باهر, أم طوبا).
يُنظر: المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الإحصائي السنوي, 2020, الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, رام الله, فلسطين, 19, 20.

سـكان القدس (J1) وفق الاحصـائيات الفلسـطينية (311,044) نسـمة.[1] حيث تشـهد القدس حالة من النمو السـكاني ما بين العرب واليهود, وفي أحدث الإحصـائيات التي صـدرت عام 2020, تُشـير الى أن المجموعة السكانية اليهودية نمت بنسبة (1.2%) نسمة, وبالمقابل نمت المجموعة العربية المقدسية بحوالي (2.2%) نسـمة. وهذا يدل على أنه منذ عدة سـنوات كان نمو المجموعة السـكانية اليهودية أدنى من نمو المجموعة السكانية العربية المقدسية, وبالرغم من ذلك, فإن المجموعة السكانية العربية أيضاً في هبوط, وفيما يلي توضيح لمتوسط النمو السكاني السنوي للمجموعة العربية واليهودية في القدس في الفترة ما بين 1967-2020.[2]

الرسـم البياني (4): متوسـط النمو السـكاني السـنوي في القدس العربية واليهودية 1967 - 2020[3]

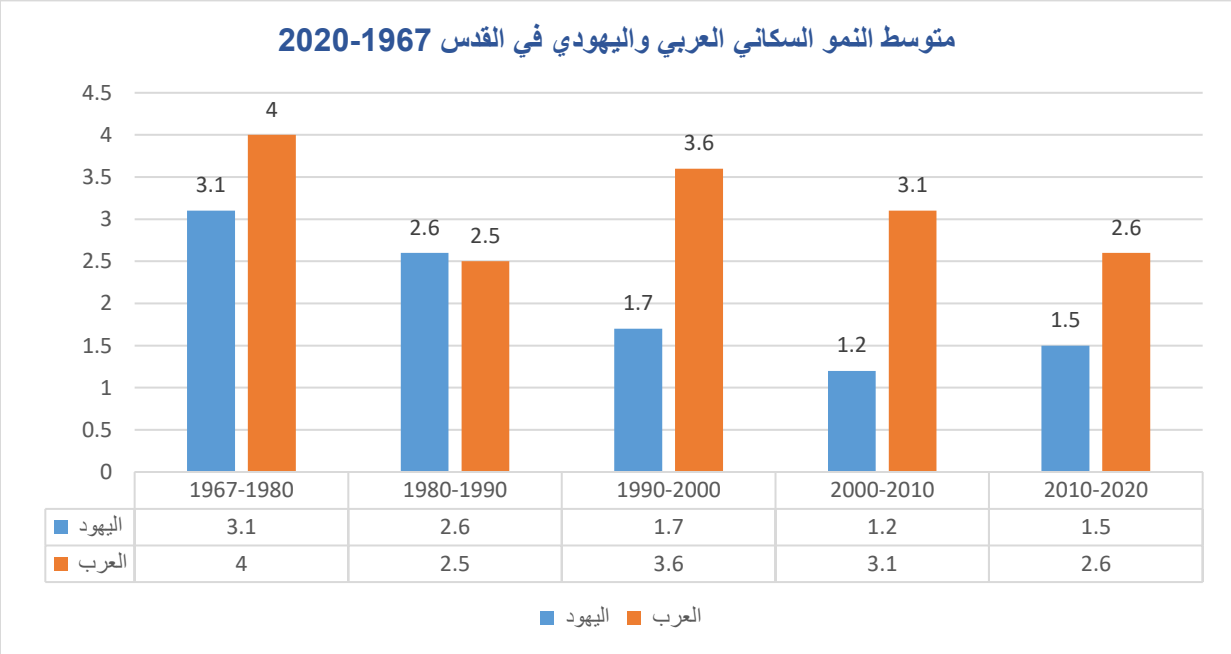

1 كتاب القدس الإحصائي السنوي 2023, رقم "25" الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, رام الله, فلسطين, 57.

2 عومر ينيف وآخرون, "معطيات عن أورشليم القدس 2022: الوضع القائم واتجاهات التغيير,"25-26.

3 المرجع السابق, 25-26.

وفيما يلي، خارطة توضـح النمو السـكاني في مدينة القدس بأحيائها العربية واليهودية في الفترة ما بين 2019-2020.

خارطة (1): النمو السكاني في القدس 2019-2020[1]

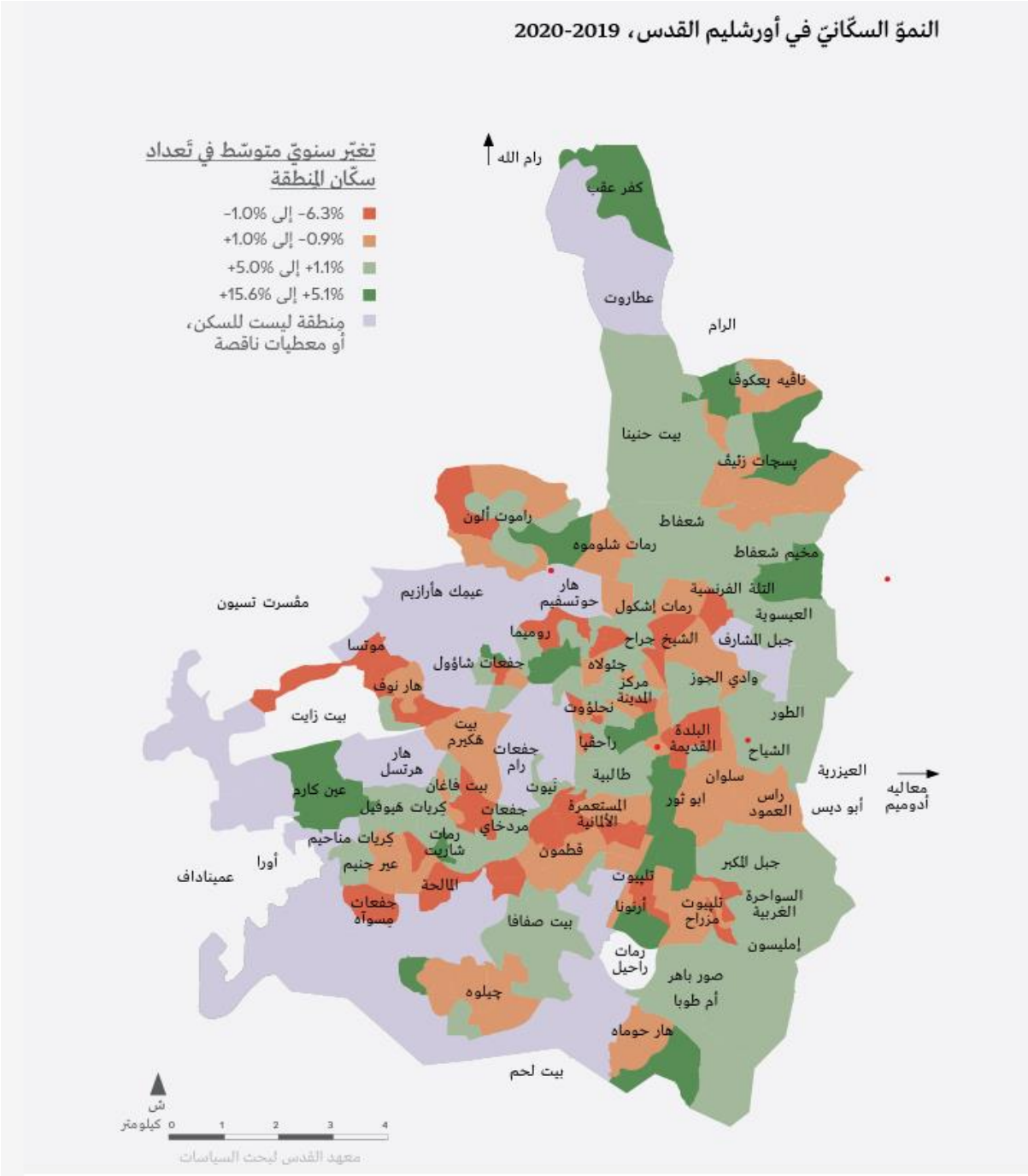

1 عومر ينيف وآخرون، معطيات عن أورشليم القدس 2022: الوضع القائم واتجاهات التغيير، 24.

ووفقاً لما سبق، يمكن القول بأن الا ستعمار الا ستيطاني الا سكاني اليهودي في مدينة القدس، يعتبر من أخطر أشـــكال الاســـتيطان المدني الذي تتبعه إســـرائيل في المدينة، حيث أن ما نشـــهده اليوم في مدينة القدس لا يُعتبر ا ستعماراً سكانياً بالمعنى المعروف، ولا ا ستعماراً اقتـ صادياً، إنما هو ا ستعماراً أيديولوجياً، مدفوعاً بالرؤية الصـهيونية في السـيطرة على المدينة. وقائماً بشـكل أسـاسـي على الإحلال، حتى وإن كان شـكلاً من أشـكال الاسـتعمار، حيث سـعى بصـورة جلية الى تشـويه المدينة وحضـارتها وديانتها ورسـالتها. واتخذ هذا الصـراع الديموغرافي العديد من المظاهر على أرض الواقع ما بين المجموعة العربية واليهودية في القدس، وهذا ما سيتم توضيحه في القسم الثالث من الدراسة البحثية.

ثالثاً: مظاهر الصـــراع الديموغرافي في القدس: هاجس تهديد الوجود اليهودي

يُعتبر البعد الديموغرافي من أهم الأبعاد المؤثرة في الصـــراع الفلســـطيني الإســـرائيلي، في ظل التخوف الإســـرائيلي من ألا تُحافظ على توازنها الديموغرافي،[1] حيث كان الهدف الأســـاســـي من وجود اليهود في فلســـطين هو إخفاء الأصـــلاني الفلســـطيني، واســـتغلال الأرض والســـكان على حدٍ ســـواء لتحقيق هدفها الأ سا سي.[2] ورغم ما ضمنه القانون الدولي من حقوق للفلا سطينيين، إلا أن الانتهاكات الإ سرائيلية ما زالت مســـتمرة وبشـــكل يومي وممنهج، و ذلك من أجل خلق واقع على الأرض بقوة الاحتلال، وصـــولاً الى إلغاء الوجود الفلســـطيني وأســـرلة المدينة، بما يتوافق مع إعلان الخطة المعروفة باســـم "القدس 2020" والتي تجسد بشكل ظاهر جوهر المخطط الإسرائيلي حيال مدينة القدس المحتلة.[3]

إذ اتبعت إســـرائيل مجموعة من الســـياســـات، وفرضـــت العديد من القوانين، ومارســـت العديد من الإجراءات والنشـــاطات التي هدفت من خلالها الى ابتلاع المدينة والمناطق المجاورة لها تدريجياً، وذلك عن طريق تفريغها من السكان العرب، بواسطة العديد من الوسائل التي تسعى من خلالها للتضيق على المقدسيين، وبالتالي كان البعد الديموغرافي من أهم الأبعاد التي ركزت فيها إســـرائيل ســـياســـاتها لتحقيق الهدف والغاية من ذلك.[4]

حيث ســـجّل احتلال إســـرائيل لشـــرقي القدس وتوحيدها مع غربي القدس نقطة تحول ديموغرافية، أدى الى زيادة عدد ســـكان المدينة بشـــكل مفاجئ، وحمل معه العديد من التعقيدات في المكونات الديموغرافية للســـكان،[5] واســـتكمالاً للإجراءات المتبعة من قبل إســـرائيل في العمل على احداث انقلاب ديموغرافي في عدد الســـكان وتركيبتهم وتوزيعهم، ســـعت الى اتباع ســـياســـة الطرد والتهجير الجماعي، والذي تتبعه حتى اليوم، مخالفة بذلك ما ورد في نص المادة (49) من اتفاقية جنيف ســـنة 1949 والتي تنص على أنه "يُحظر على دولة الاحتلال النقل الجماعي أو الفردي للأ شخاص المحميين أو نفيهم من الأرا ضي المحتلة... ولا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين الى الأراضي المحتلة"[6] إذ قامت إسرائيل بسياسة النقل الجماعي وترحيل الســـكان المدنيين من القدس، ونقل جزء كبير من الســـكان الإســـرائيليين للاســـتيطان في مدينة القدس، وتمثلت مظاهرها بداية في هدم حارة المغاربة بكامل مبانيها ومعالمها الأثرية تحت

---

1 رشود محمد الخريف، "الصراع الديموغرافي العربي الإسرائيلي: الى أين؟،" مجلة الأمن والحياة، العدد 231 (نوفمبر 2001)، 33.

2 Raef Zreik, "When Does a Settler Become a Native? (With Apologies to Mamdani)," Constellations, Volume 23, Number 3 (2016), pp. 356.

3 عماد أبو كشك، "المقدسيون والمثلث الاحتلالي،" 12.

4 هشام عبد القادر أبو هاشم، "الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس،" 74.

5 أحمد سعيد دحلان، "الصراع الديموغرافي الإسرائيلي-الفلسطيني في مدينة القدس،"149.

6 المادة (49): اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، 1949.

حجة توسيع ساحة البراق عام 1967، وهدم حارة الشرف بكاملها في عام 1968، والمكونة من 1034 منزلاً، و425 متجراً، وعدداً من المدارس والمساجد، وأقامت مكانها حياً لليهود.[1]

وبالتالي يتضح أن التهجير الذي تعرض له الفلسطينيون في القدس في حربي 1948 و 1967 لم يكن حدثاً مرحلياً، بل تزامن معه رفض الاحتلال من تطبيق حق عودة اللاجئين، مخالفاً بذلك القرار رقم (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 من ديسمبر 1948، مقابل فتح باب الهجرة اليهودية وتوطين المهاجرين اليهود داخل وخارج أسوار البلدة القديمة.[2] وساهم تداخل التحوّل الديموغرافي الناجم عن الزيادة الطبيعية مع التحول الديموغرافي القسري بسبب إجراءات الاحتلال الى فرض العديد من التحدّيات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسّكانية والاجتماعية.[3] ونتيجة ذلك، اضطر حوالي ثلث سكان مدينة القدس الى تغيير مكان إقامتهم، بسبب بناء جدار الفصل العنصري، والضم والتوسع وتبعاته، وتعرض حوالي خُمس الأسر الفلسطينية الى مصادرة أراضيهم. بالإضافة الى الظروف الحياتية الصعبة بالمقارنة مع الإسرائيليين المقيمين في القدس.[4]

ومن مظاهر الصراع الديموغرافي في مدينة القدس، استخدام إسرائيل عدداً من السياسات الإدارية لإبقاء عدد المقدسيين منخفضاً، ومن أهم هذه السياسات الإدارية، تقييد عمليات البناء في القدس، مما ساهم في ظهور مشكلة نقص المساكن. ورغم لجوء المقدسيين الى البناء بصورة غير شرعية نتيجة سياسات إسرائيل العنصرية بحقهم، لكنها في ذات الوقت تفرض عليهم غرامات باهظة، وهدمٍ لمنازلهم التي تعتبرها بناءً غير شرعي.[5] هذه السياسة، تبنّتها إسرائيل منذ استكمال احتلال مدينة القدس عام 1967، وهي سياسة تخطيطيّة عمدت من خلالها الى عرقلة وتقييد اجراءات البناء والتطوير لا سكان المقدسيين في مدينة القدس، وما نتج عن هذه السياسة من تمييز ما بين الأحياء اليهودية والأحياء المقدسية في المدينة، إذ تم تحديد عدد الطوابق في الأحياء المقدسية بثلاثة طوابق، مقابل ثمانية طوابق للأحياء اليهودية، وهذا زاد من صعوبة الواقع المعيشي والاقتصادي للمقدسيين، ويعرضهم أخيراً الى سحب هويتهم المقدسية في حال عجزهم عن تسديد الضرائب المفروضة عليهم والتي تتراكم نتيجة هذه السياسات العنصرية حيالهم.[6]

1 نعيم سلمان محمد بارود، "استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي: القدس في قضايا الحل النهائي،" 610.
2 ياسر إبراهيم الرجال، "الهوية العمرانية في زمن الاحتلال: دراسة في مدينة القدس،" 12.
3 لؤي شبانة، "قراءة إحصائية: في واقع القدس وموضوع التحول الديموغرافي والاجتماعي،" 77.
4 المرجع السابق، 74.
5 جف هالبر، "القدس في المخططات الإسرايلية: القدس البلدية والكبرى،" 159.
6 ياسر إبراهيم الرجال، "الهوية العمرانية في زمن الاحتلال: دراسة في مدينة القدس،"13.

ومن مظاهر الصراع الديموغرافي في مدينة القدس، سياسة فرض الضرائب على المقدسيين، حيث يعتمد المقدسيون بشكل كبير وأساسي على بلدية القدس في مسألة تقديم الخدمات، إذ تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضرائب باهضة على سكان المدينة، وتمنعهم من الاستثمار العام في مناطقهم، بالإضافة الى اتباع سياسة التمييز في مجال دفع الضرائب، ففي الوقت الذي يدفع فيه المقدسيون ضرائب باهظة، يُعفى المستوطنون اليهود من دفع ضريبة الأرنونا "ضريبة البلدية،" بالإضافة الى وجود أحياء فلسطينية خارج حدود بلدية القدس الغربية، وتدفع كامل الضريبة "الأرنونا" ولا تستفيد من الخدمات التي تقدمها البلدية.[1]

ويعتبر إلغاء حق المواطنة الدائمة للمقدسيين، من أهم السياسات التي تتبعها إسرائيل تجاه السكان المقدسيين ضمن مظاهر الصراع الديموغرافي اليهودي المقدسي، حيث اقتصرت حكومة الإحتلال الإسرائيلية بعد حرب 1967، على السكان الفلسطينيين المسجلين كَسُكان يعيشون داخل الحدود الإسرائيلية الموسّعة لبلدية القدس، بالرغم من ذلك، عُرف سكان القدس بوصفهم مقيمون دائمون وليس مواطنين إسرائيليين، ووضعت إسرائيل على إقامتهم شروطاً تعسفية، تتمثل بضرورة إثبات بأن مركز حياتهم يقع داخل حدود البلدية، والتي وضعتها إسرائيل، لمدينة القدس أو داخل إسرائيل، ونتيجة هذه السياسة تم إلغاء ما بقارب 14000 هوية مقدسية منذ عام 1967.[2] ويتضح أن هذه السياسة هي استكمالاً لما تُقْدم عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أجل تفريغ مدينة القدس من الوجود المقدسي العربي، من خلال تحويل بطاقات الهوية الخاصة بالمقدسيين الى "بطاقات مؤقتة" والتي تنتهي صلاحيتها بعد عدة سنوات، وتصبح هناك حاجة لتجديدها. ووفقاً لاحصائيات جهاز الإحصاء الفلسطيني والتي تُشير الى أن مسألة البيانات المتعلقة بالم صادرة وإلغاء بطاقات الهوية المقد سية ت ستند ب شكل أ سا سي على ما يتم الإعلان عنه من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية، والتي أشارت مؤخراً وفق لإحصائياتها أن (14,701) بطاقة تم مصادرتها خلال الفترة الممتدة ما بين 1967-2020.[3]

وكان ربط إسرائيل لما يُعرف بـ "قانون الدخول الى إسرائيل"عام 1974،[4] بمجموعة من الأنظمة والتعليمات التي تحدد الظروف التي تنتهي بموجبها الإقامة الدائمة في المدينة من أهم مظاهر الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي في مدينة القدس، وذلك حتى تضمن إسرائيل الغالبية السكانية اليهودية، وهذا الإجراء أدى الى فقدان آلالاف المقدسين لحقهم في الإقامة بسبب تواجدهم خارج المدينة بهدف العمل

1 هشام أبو هشام، "الأبعاد السياسية والأمنية الإسرائيلية في مدينة القدس وتداعياتها على السكان الفلسطينيين،" مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، مجلد 2، العدد خاص (تشرين الأول 2017)، 87.

2 فادي قاسم عبد الباري، الهجرة اليهودية الداخلية وانعكاساتها على سكان مدينة القدس: دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2015، 84.

3 كتاب القدس الإحصائي السنوي 2023، رقم "25" الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 120.

4 قانون الدخول الى إسرائيل: هو قانون يُنظم مسائل الدخول والإقامة في إسرائيل، بدءاً من السائحين والمقيمين المؤقتين وانتهاءً بالمواطنين والمقيمين الدائمين. ويُرافق القانون كل من يدخل إسرائيل من لحظة دخولهم، مروراً بإقامتهم في إسرائيل، وانتهاءً بمغادرتهم. والقانون سابق الذكر، يُعتبر قديماً نوعاً ما، تم سنه لأول مرة في عام 1952، وتم تعديله عدة مرات منذ ذلك الحين، وتم استبدال أنظمة الدخول الى إسرائيل، التي تم نعديلها في عام 1955، وفي عام 1974.

أو الدراسة وما غير ذلك. وما تبعه من إجراء "استثناء الضم السكاني" في الوقت الذي ضَمّت فيه إسرائيل أراضي القدس الشرقية مع استكمال احتلالها عام 1967، فأصبح المقدسيون مقيمين في المدينة، ولكن ليسوا مواطنين فيها، وهذا أثّر على حقوقهم المترتبة عليهم من قبل الاحتلال، وأتاح لإسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" لإلغاء إقامة العديد منهم.[1]

ومن مظاهر الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي في مدينة القدس، السعي الى تطبيق المنظومة القضائية القانونية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على مدينة القدس المحتلة، ومن أهم هذه القوانين، قانون أملاك الغائبين الصادر عام 1950، كونه يعتبر القانون الأساس الذي اعتمدت عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتحقيق سيطرتها على القدس، وإحداث التغيير الديموغرافي فيها.[2] حيث كان تطبيق قانون أملاك الغائبين على مدينة القدس الخطر الكبير الذي هدد المدينة كونه سعى الى نزع الهوية العربية منها وتهويدها، لأنه سهّل من عملية نهب المزيد من الأراضي، والعقارات، ووضع اليد عليها، وتهجير المزيد من المقدسيين.[3] ففي عام 1986 قررت المحكمة الإسرائيلية العليا إعتبار العقارات التابعة للفلسطينيين في القدس من ضمن أملاك الغائبين، وبالتالي تستطيع إسرائيل السيطرة عليها.[4] إذ بموجب قانون أملاك الغائبين، يتم تحويل أملاك اللاجئين الفلسطينيين ليد القيّم على أملاك الغائبين الذي يعيّنه وزير المالية الإسرائيلي، ويُخوّله القانون بالتصرف بالملك وتبديله وهدمه أو بيعه في مزاد علني، وفق ما يتلاءم مع سياسات التخطيط الإسرائيلية التي تستهدف بالدرجة الأولى الوجود العربي عبر تخطيط يتناسب مع المشروع الاستعماري والرؤية الصهيونية المتمثلة في تهويد المكان.[5] بالإضافة الى أن القانون أقر إقامة مؤسسة الحارس على أملاك الغائبين،[6] والتي تكْمن وظيفتها في تسجيل كل أملاك الغائبين في سجل الملكية التابع للحارس على أملاك الغائبين.[7]

---

1 ياسر إبراهيم الرجال، "الهوية العمرانية في زمن الاحتلال: دراسة في مدينة القدس،" 12.

2 قانون أملاك الغائبين: "بموجبه تم نهب املاك اللاجئين وتحويلها ليد القيّم" وهو الموظف الذي يُعين من قبل وزير المالية الإسرائيلي، ويخول بموجبه هذا القانون التصرّف في أملاك الغائبين بشتى الطرق، سواء أكان بتبديلها أو هدمها أو بيعها، كما يحق للقيّم وضع اليد على أملاك الفلسطينيين بمجرد الإعلان عن أصحابها أنهم غائبون. ومع استكمال احتلال مدينة القدس عام 1967 قامت إسرائيل بعد احتلال القدس والضفة الغربية بضم القدس الشرقية، وجعلتها تخضع للقانون الإسرائيلي عنّوة، وبذلك أصبح يُطبق قانون أملاك الغائبين في القدس الشرقية، ولكن بالرغم من إقراره عام 1950، إلا أن التعامل معه بقي على ما هو عليه منذ ذلك العام. وفي عام 2015 أقرت المحكمة الإسرائيلية تطبيق قانون أملاك الغائبين في القدس، وجاء ذلك بعد أن قدّم المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية (يهودا فاينشطاين) تصريحاً، أكد فيه أن إسرائيل سوف تطبق قانون أملاك الغائبين في القدس الشرقية، وأنه أمر شرعي غلى الرغم من أنه يتعارض مع القانون الدولي"
للمزيد يُنظر: إيمان كامل محمد عبد الجواد، "التغيير الديموغرافي لمدينة القدس بموجب قانون أملاك الغائبين،" مجلة المقدسية، العدد 4 (شتاء 2019)، 166.

3 إيمان كامل محمد عبد الجواد، "التغيير الديموغرافي لمدينة القدس بموجب قانون أملاك الغائبين،" مجلة المقدسية، العدد 4 (شتاء 2019)، 178.

4 رازي نابلسي، "قانون أملاك الغائبين في القدس: السيرة الذاتية لتشريع النهب،" مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 58 (2015)، 58.

5 المرجع السابق، 60.

6 خليل التفكجي، "الصراع الجغرافي والديموغرافي في مدينة القدس،" ملف ندوة: قرار نقل السفارة الأمريكية ووضع القدس القانوني والسياسي، المركز العربي للأبحاث والسياسات (2018)، 13.

7 "وفقاً للقانون، فإن الحارس مُلزم بالحفاظ على هذه الممتلكات وترميمها، كما يُمنع الوصي منعاً باتاً من نقل ملكية هذه الممتلكات الى ملكية خاصة أو أية ملكية أخرى، إلا أن في إمكان الحارس حرية التصرف في نقل هذه الممتلكات الى سلطة التطوير لكي تتمكن من إستعمال هذه الممتلكات ونقلها الى أطراف أخرى. ورغم

وبالتالي كانت القوانين وسـيلة تسـتخدمها إسـرائيل من أجل احكام السـيطرة والتحكم في مدينة القدس، حيث تم اسـتخدام هذه القوانين من أجل مصـادرة الأراضـي تحت بند المصـلحة العامة، لإقامة المسـتعمرات عليها، حيث بموجب قانون الأرا ضي لـ سنة 1943 ومن خلال وزراء المالية وتحت غطاء ما يُ سمى "الا ستملاك للمصـلحة العامة" تم مصـادرة 24كم^2، ما يعدال 35% من مسـاحة القدس الشـرقية، بموجبها أنشـأت 15 مستعمرة إسرائيلية، وشيّدت 60 ألف وحدة سكنية.[1]

وبالتالي، يُمكن القول بأن الاسـتيطان في مدينة القدس، لعب دوراً بارزاً في التغيير الديموغرافي، كونه سـعى الى إعادة رسـم الخارطة السـكانية، من خلال إنشـاء البؤر الاسـتيطانية فيها، وما تبعها من عمليات توسـيع،[2] حيث يظهر بوضـوح تام مظاهر الصـراع الديوغرافي في مدينة القدس، من خلال المخططات الإسرائيلية الاستيطانية التي نفذتها وتُنفذها إسرائيل في القدس، والتي تركت ورائها العديد من التداعيات على العنصـر الجغرافي والسـكاني في المدينة، وصـولاً الى تهويدها من خلال إحاطتها بسـلسـلة من المستوطنات المقامة في على الأرا ضي المصادرة، وتدعيمها بديموغرافيا يهودية من خلال المستوطنين المستقرين في المدينة.[3] ووفقاً لأخر الاحصائيات حتى عام 2021، وصلت عدد المستعمرات الإسرائيلية في القدس وتحديداً في (J1) الى 16 مستعمرة بواقع (239,951) نسمة يهودية من المستعمرين.[4]

وكان للجمعيات الاسـتيطانية دوراً هاماً وعلاقة وثيقة بالقوانين الإسـرائيلية التي لعبت دوراً في تغيير الديموغرافيا في مدينة القدس، من خلال تسـهيل عملية شـراء العقارات، ونقلها للجمعيات الاسـتيطانية، كجمعية "إلعاد" التي أدخلت أكثر من 64 عائلة مسـتوطنة الى سـلوان،[5] واسـتطاعت هذه العائلات الحصـول على العقارات بدون أي مناقصة علنية، بالرغم من أن القانون يجبر القيّم على أملاك الغائبين بإجراء مناقصة علنية على العقارات، بالإضافة الى دور شركة "عميدار" الاستيطانية، كممثل للدولة الإسرائيلية، ودورها في

الهدف المُعلن من وراء سن القانون "الحفاظ بشكل مؤقت على أملاك الغائبين ريثما تحل مشكلتهم لاتفاقيات مستقبلية بين الأطراف المتنازعة من شأن حل هذه القضية،" إلا أن السلطة الإسرائيلية قامت بنقل آلالاف الدونمات لشركات توطين يهودية أو الى أفراد.

للمزيد يُنظر: خليل التفكجي، "الصراع الجغرافي والديموغرافي في مدينة القدس،" ملف ندوة: قرار نقل السفارة الأمريكية ووضع القدس القانوني والسياسي، المركز العربي للأبحاث والسياسات (2018)، 11

1 خليل التفكجي، "الصراع الجغرافي والديموغرافي في مدينة القدس،" 12.

2 عايش أحمد قاسم، "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-20230، 94.

3 المرجع السابق، 117.

4 كتاب القدس الإحصائي السنوي 2023، رقم "25" الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 119.

5 "سعت جمعية العاد الى اختراق الأحياء العربية والمواقع الأثرية والدينية والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وعقاراتهم لخلق ملكية يهودية، ووجود يهودي يسمح ببعث مدينة داود على أنقاض سلوان العربية، وبناء الهيكل الثالث، مكان المسجد الأقصى من خلال تهويد مدينة القدس. حيث تلجأ جميعة العاد الى الوسائل السرية والعلنية كافة التي تمكنها من سلب ممتلكات الفلسطينيين، وفي مقدمة هذه الوسائل: توريط الفلسطينيين في قروض بنكية تؤدي للحجز على ممتلكاتهم، وتوظيف حالات الوفاة، وعدم وجود وريث لصالحها، وعرض مبالغ كبيرة على الفلسطينيين ثمناً للمتلكاتهم، والاحتيال عليهم بتوقيع عقود بيع مع مستأجرين ثانويين أو مع الأشخاص لا يمتون بصلة لأصحاب الممتلكات. بالإضافة الى استغلال جمعية العاد جهازها القضائي في تزوير الوثائق والمستندات وعمليات السلب"

للمزيد يُنظر: مروان فريد جرار، "الجمعيات الاستيطانية الصهيونية في مدينة القدس: جمعية إلعاد أنموذجاً،" مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 38 (حزيران 2018)، 56-57- 62-57.

سلوان، من خلال سياسات التوجيه المباشرة من قبل وزارة الإسكان الإسرائيلية، في المقابل لم يكن هناك أي مراقبة على عمل الشركة.[1]

ومن مظاهر الصراع الديموغرافي في مدينة القدس، بناء جدار الفصل العنصري،[2] والذي يبلغ طوله 167 كم، والذي هدف بالدرجة الأولى الى عزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني وعن الضفة الغربية المحتلة،[3] ويتضح أن هذا الجدار إنما شكّل عازلاً أمنياً ووطنياً بالنسبة لإسرائيل، حيث حمل معه أهدافاً سياسية وديموغرافية،[4] وجاء جدار الفصل العنصري في مدينة القدس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف االتي تصب في المصلحة الإسرائيلية بالدرجة الأولى، وأهمها ما يتعلق بمسألة الديموغرافيا، حيث سعى الجدار الى التضييق على الفلسطينيين، من خلال مصادرة أراضيهم، والتضييق عليهم من أجل تهجيرهم، ومحاصرتهم بالمستوطنات والأحياء اليهودية وذلك من أجل عزل مدينة القدس ومحاولة وضعها في المحيط اليهودي.[5] حيث شكّل جدار الفصل العنصري ذروة النشاط الاستيطاني، وذروة السياسة الإسرائيلية في مسألة ضم مدينة القدس بشكل نهائي، وعزلها عن محيطها الجغرافي.[6] وحتى نهاية عام 2012، اكتمل بناء جدار الفصل العنصر حول مدينة القدس، وأقام بموجبه الاحتلال الإسرائيلي الحواجز العسكرية، وحوّلها الى معابر رسمية وسلمها الى سلطة المطارات، وبموجبه عزل الجدار مناطق شمال القدس وشرقها وجنوب شرقها وجنوب غربها.[7]

وبالمحصلة، يتضح أن الخطاب الديموغرافي الذي تستخدمه إسرائيل للحفاظ على وجودها، يعتبر هاجساً مخيفاً النسبة لها في ظل الوجود العربي في مدينة القدس، والذي هو في حالة تصاعد مستمر وفق الإحصائيات التي استندت عليها الدراسة، وهذا يُشكل مصدر تهديدٍ مباشر للهوية اليهودية والوجود اليهودي في المدينة، وفي ذات الوقت يُشكل حافزاً لإسرائيل من أجل اتباع العديد من السياسات والإجراءات للحفاظ على وجودها، وهذا ما يعكسه الواقع الحالي لحالة الصراع الديموغرافي الفلسطيني والإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة.

---

1 رازي نابلسي، "قانون أملاك الغائبين في القدس: السيرة الذاتية لتشريع النهب،" 61.

2 جدار الفصل العنصري: "تعود فكرة الجدار الفاصل الى فكرة الإنعزال في الفكر والتاريخ اليهودي، والتي ظلت مستمرة حتى نهاية القرن التاسع عشر، والتي جسّدت فكرة الغيتو المتمثلة في انعزال المجتمع اليهودي عن محيطه غير اليهودي في دول العالم خوفاً من الذوبان في المجتمعات واندثار اليهودية"
للمزيد يُنظر: عايش أحمد قاسم، "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-20230، رسالة ماجستر، جامعة الازهر، 2012، 117-118.
وأيضاً: "الجدار المعد خصيصاً لحفظ المجتمع الهودي من الاختلاط بالآخرين "الفلسطينيين" هو نفس الجدار وبذات المهمة التي تُمكن الدولة "اليهودية" من أداء وظيفتها المتمثلة بحفظ النوع البيولوجي العرقي للمهاجرين اليهود الذين أصبحوا وفق قانون العودة الإسرائيلي العنصري مواطنين فيها"
للمزيد يُنظر: سعيد يقين، الجدار العازل الإسرائيلي: دراسة في السياسة الديموغرافية والتطهير العرقي 2002-2014 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، 19.

3 فوزي سعيد الجدبة، "الاستيطان الإسرائيلي في شرق القدس 1967-2009: دراسة في الجغرافيا السياسية،" مجلة جامعة الأقصى، العدد 2 (يونيو 2011)، 107.

4 خليل التفكجي، "القدس كما تراها إسرائيل،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 113 (شتاء 2018)، 201.

5 نايف عمر نايف فضه، تداعيات البعد الديموغرافي على آفاق الحل النهائي في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2019، 115.

6 سعيد يقين، الجدار العازل الإسرائيلي: دراسة في السياسة الديموغرافية والتطهير العرقي 2002-2014 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، 24.

7 خليل التفكجي، "قرار نقل السفارة الأمريكية ووضع القدس القانوني والسياسي،" 15.

رابعاً: واقع الصراع الديموغرافي في القدس: استمرارية التهديد

تتخذ المسألة السكانية في فلسطين وإسرائيل بُعداً خاصاً في جميع مراحلها التاريخية، منذ فترة الانتداب البريطاني وحتى قيام دولة إسرائيل، والواقع الحالي الذي تعيشه،[1] حيث ارتكزت السياسات الإسرائيلية الاستعمارية في مدينة القدس على ثلاثة أسس أساسية، احتلال الأرض، وتهجير السكان، واقتلاعهم، واحلال المستوطنين مكانهم. وسعت إسرائيل بموجب ذلك الى تسخير جميع الغايات والإمكانيّات المتاحة من خلال فرض قوانين عنصرية، وسياسات قمعية، وإجراءات على أرض الواقع تسعى الى تضييق الخناق على المقدسيين.[2] ويبدو واضحاً أن الخصوصية التي يُشكّلها السّياق الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي في القدس، يجعل الإهتمام بالأوضاع الديموغرافية للقدس الشرقية بصورة كبيرة، حيث تعتبر القدس الشرقية ومحيطها، الجبهة الأماميّة في السياسات الاستيطانية الصهيونية المتمثلة في المقولة التأسيسية للكيان الصهيوني "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" وما يتبعها من عمليات تطهير عرقي للمقدسيين.

وحمل الصراع الديموغرافي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مدينة القدس، العديد من الدلالات، وتحديداً التداخل المتزايد ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بالرغم من الحواجز العازلة التي أقامتها إسرائيل فيما بينهم، ولو كانوا يتمتعون بأوضاعاً ومستويات مواطنة متباينة: وهم المواطنون الإسرائيليون، والمقدسيون غير المواطنين الذين يتمتعون بتذكرة هوية مقدسية.[3]

ففي الوقت الذي قام فيه النمو السكاني اليهودي على محركين أساسيين وهما الهجرة، والنمو الطبيعي وحمل معه زيادة في التذبذب تبعاً لتذبذب المحركين السابقين، إلا أن نمو عرب 1948 ومن ضمنهم السكان المقدسيين كان معتمداً على النمو الطبيعي، وهذا ما جعله أكثر استقراراً نسبياً،[4] بالرغم من أن الإحصائيات أشارت الى أن وتيرة نمو العرب كانت أعلى من نمو وتيرة اليهود، وهذا أفضى الى ارتفاع نسبة العرب الى 20% من سكان إسرائيل، والذي جاء نتيجة التكاثر الطبيعي العالي للعرب، مقابل اعتماد النمو السكاني اليهودي على الهجرة من الخارج، بالإضافة الى النمو الطبيعي.[5]

يتضح بموجب ذلك، أن إسرائيل ما زالت تتعامل مع الديموغرافيا الفلسطينية في مدينة القدس على أنها مصدر خطرٍ وتهديد فطري وديني، وهذا بدوره أدى الى صوغِ العديد من السياسات التي تضمن تمكين

1 يوسف كرباج، "إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين/إسرائيل،" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 38 (ربيع 1999)، 56.

2 عماد أبو كشك، "المقدسيون والمثلث الاحتلالي،" 12.

3 يوسف كرباج، "الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين،" مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 63 (صيف 2005)، 71.

4 حسين أبو النمل، "النمو السكاني والتوازن الديموغرافي بين العرب واليهود في إسرائيل وفلسطين التاريخية،" مجلة المستقبل العربي، المجلد 32، العدد 370 (كانون الأول 2004)، 77.

5 حسين أبو النمل، "النمو السكاني والتوازن الديموغرافي بين العرب واليهود في إسرائيل وفلسطين التاريخية،" 80.

الديموغرافيا اليهودية, وإحكام السيطرة عليها, عن طريق اتباع العديد من السياسات والإجراءات تحقيقاً لهذه الغاية.[1] إذ بلغ عدد توزيع اليهود في القدس ما يقارب 6,10%, مع تركيز أصحاب القرار في الدولة العبرية والمخططون الإستراتيجيون الى إعادة توزيع اليهود بما يتلائم مع السياسات السكانية الإسرائيلية, والعمل على كسر التركيز السكاني الشديد للعرب.[2]

توافق ذلك مع المساعي الإسرائيلية في تحويل مدينة القدس الى مدينة ذات أغلبية يهودية, وتزامن مع إعلان الإدارة الأمريكية السابقة لما يُعرف "بصفقة القرن" في 28 من يناير 2020, حيث إن هذا الإعلان ما هو إلا استمراراً للمخطط الإسرائيلي المقونن منذ عام 1980, ولكن بقرار أمريكي.[3] وهذا يعني العمل على إجبار أكبر عدد من دول العالم بالتسليم بالأمر الواقع الذي خلقته إسرائيل, والتفرد الإسرائيلي في القدس لقلب الوضع القائم من ناحية ديموغرافية وجغرافية.[4]

وبالرغم من أن الفلسطينيين المقدسيين في القدس الشرقية, ومنذ قرابة نصف قرن, أي منذ حرب 1967, حافظوا على خصوبة مرتفعة رغم وجود العوامل المؤثرة في معدل الخصوبة (التحضر, مستوى التعليم, النمط الثلاثي للنشاط الاقتصادي...), لكنها جاءت كنوع من التأمين ضد المخاطر السياسية, والتي ارتفعت وتيرتها في الضفة الغربية بشكل عام وفي القدس بشكل خاص, وتحديداً بعد ضم الجزء الشرقي من القدس, حيث أصبح سكانها جزءاً لا يتجزأ من المدينة الموحدة, ولكن من دون الجنسية الإسرائيلية.[5] حيث يعيش اليوم السكان المقدسيون "الذين يُشكلون سدس سكان الضفة الغربية" في ظروف استثنائية صعبة نتيجة السياسات والقوانين الإسرائيلة التي تعمل على عرقلة حياتهم, والحد من نشاطهم العمراني والاقتصادي.[6]

إلا أنه يتضح على امتداد فترة طويلة, أن هناك حالة من الشذوذ في مسألة التحول الديموغرافي عند الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي, حيث أُعتبر النمو السكاني الفلسطيني مرتفعاً, إذ ارتفع مستوى التعليم والتحضر, وانخفض مستوى الدخل, بالرغم من أنه كان يُفترض أن يُسجل خصوبة أقل من المُسجل فعلاً. في حين أن الخصوبة اليهودية الإسرائيلية, بالرغم من أنها كانت شاذة, حيث جمعت معها جميع العوامل التي تحول دون الخصوبة (التعليم, التحضر, الانفتاح, العولمة, مستوى المعيشة) إلا أن الخصوبة اليهودية مرتفعة.[7]

---

1 راسم خمايسي, "الديموغرافيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف,"11.

2 نبيل السهلي, "الواقع والتوقع الديموغرافي في إسرائيل," 84

3 عماد أبو كشك, "المقدسيون والمثلث الاحتلالي," 12.

4 عماد أبو كشك, "المقدسيون والمثلث الاحتلالي,"12.

5 يوسف كرباج, "الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل/فلسطين," 38-39.

6 لؤي شبانة, "قراءة إحصائية في واقع القدس وموضوع التحول الديموغرافي والاجتماعي," 74.

7 يوسف كرباج, "الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل/فلسطين," 36-37.

وأشـــارت المتغيرات ا لديموغراف ية في مدي نة ا لقدس, أن ه ناك تخو فاً إســرائيل ياً, بســ بب المتغيرات الديموغرافية التي ست شهدها إ سرائيل حتى نهاية عام 2030 وهناك مجموعة من المخاطر الديموغرافية التي ســتواجهها إســرائيل, من أهمها, زيادة عدد اليهود المتديّنين "الحريديم" بين اليهود في إســرائيل[1], حيث من المتوقع أن تصــبح هذه الفئة من الشــريحة الأكثر عدداً وقوة في المجتمع اليهودي, وهذا الأمر يُحفزهم في محاولة فرض قيمهم ا لدينية على المجتمع اليهودي بكامله, وبفرض أنفســهم في كيان ســياســي منعزل في قلب المنطقة العربية, ومن هنا تكمن خطورة العامل الديموغرافي وما يحمل معه من تداعيات وتأثير على واقع الوجود اليهودي في مدينة القدس.[2]

ويَكْمن الهاجس الديموغرافي عند أصــحاب القرار في الدولة اليهودية نتيجة الزيادة الطبيعية العالية بين العرب, حيث يت ضاعف كل 20 سنة عدد العرب, ويعود التفاوت في معدلات الخ صوبة بين العرب واليهود الى العادات والتقاليد من جهة, والى العوامل المختلفة, بالإضــافة الى التركيب الإثني للتجمع اليهودي في فلســطين, حيث أن الأشــكناز "وهم من أصــول مغربية أمريكية وأوروبية" يشــكلون نســبة 40% من إجمالي مجموع اليهود في القدس المحتلة.[3] في حين أن الســفارديم,[4] يشــكلون 36%, وتصــل نســبة المواليد لأب يهودي مولود في فلسطين والذين يعرفون يهود (صبرا) الى 24% من إجمالي اليهود في الدولة العبرية.[5]

---

1 اليهود الحريديم: "تُشكل اليهودية الحريدية بمجموعة تيارات ضمن اليهودية الأرثوذكسية, ويعرف أتباعها باسم الحريديم, والحريد أو الحريدي يعني الحرص البالغ على العيش بموجب تعاليم الشريعة اليهودية. ونشأت النظرة الحريدية في موازاة التحولات الثقافية والعلمانية والانصهار في أوساط اليهود الأشكناز "أي اليهود الأوروبيون" في القرن التاسع عشر, وكردة فعل عليها. ويتحفظ جمهور الحريدي على الحركة الصهيونية حتى الآن, ولكن بدرجات متفاوتة, بدءاً من اللامبالاة وحتى المعارضة الشديدة, ونتيجة هذا التحفظ والتخوف من العلمنة, فإن معظم حاخامي الحريديم لم يُشجعوا الهجرة اليهودية الجماعية الى فلسطين في فترة ما بين الحربين العالميتين, وهذا التحفظ حيال الحركة الصهونية يعتبر أحد أشكال الاختلافات الأيديولوجية بين الحريديم وبين تيار الصهونية الدينية-القومية.

للمزيد يُنظر: هيئة التحرير, "اليهود الحريديم: نظرة عامة الى تياراتهم ومواقفهم الدينية والدنيوية," سلسلة أوراق إسرائيلية, العدد 56-59 (ديسمبر/كانون الاول 2012), 39-40.

2 عمر سعادة, "الديموغرافيا الإسرائيلية: واقع صعب ومستقبل كئيب," مجلة شؤون الأوسط, العدد 142 (صيف 2012), 145.

3 لا بد من الإشارة الى أن المجتمع اليهودي يعتبر مجتمع مهاجرين مستوطنين, ومجموعات بشرية عرقية, ومنذ قيام دولة إسرائيل عام 1948 أصبح هناك تحولاً جذرياً وحاسماً في المجتمع الإسرائيلي بتحوله من اليشوف الى جماعة, من خلال التركيز على زيادة سكانها من خلال خلق نظام يستوعب الهجرة الجماعية, إلا أن هذه الهجرة كانت بمثابة أيديولوجيا صهيونية سعت الى لم شمل اليهود, ولكن هذا خلق مشكلة كبيرة في المجتمع اليهودي بسبب العدد الكبير من المهاجرين اليهود والتنوع الثقافي, وهذا خلق معها مشكلة إثنية في المجتمع الإسرائيلي في الوقت الذي مارست فيه إسرائيل سياسة التمييز العنصري ما بين اليهود الأوروبيون المعروفون بمصطلح "اليهود الأشكناز" وبين اليهود الشرقيون "اليهود العرب القادمين من الدول العربية," وبالتالي لم تستطع إسرائيل أن تحقق مجتمعاً متجانساً وهذا أخذ بالمجتمع الإسرائيلي نحو حالة من الصراع الداخلي والذي حمل معه أبعاداً طبقية وثقافية وحضارية ضربت في أسس البناء الإسرائيلي للمجتمع اليهودي. وهذا يلعب دوراً في مسألة التخوف من الصراع الديموغرافي بسبب المشاكل الداخلية للمجتمع الإسرائيلي.

للمزيد يُنظر: ربا عبادة مسودة, "التركيبة الديموغرافية لليهود الشرقيين في إسرائيل: حقيقة الاندماج والتمييز," مجلة المستقبل العربي, العدد 523 (سبتمبر 2022), 57-58.

4 اليهود السفارادیم: "هم اليهود الذين طُردوا من إسبانيا, والذين عُرفوا باسم السفارديم, نسبة الى (سفاراد)-اسبانيا بالعبرية- ويطلق عليهم أيضاً اسم اليهود الشرقيون. حيث أسفرت عمليات الطرد والتنقل التي تعرض لها اليهود نتيجة ما عانوه ما اضطهاد في البلدان الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر, الى هجرة اليهود السفارديم الى المناطق التي كانت خاضعة للحكم العثماني في أوروبا وآسيا, بينما وصل بعضهم الى فلسطين خاصة (صفد) وشمال إفريقيا, وتوجه قسم آخر الى إيطاليا, ومن هناك انتشر فيما بعد في فرنسا وهولندا وانجلترا وأمريكا.

للمزيد يُنظر: صبري جريس, تاريخ الصهيونية: التسلّل الصهيوني الى فلسطين 1862-1948, ج1 (رام الله: مركز الأبحاث 2015), 13-14.

5 نبيل السهيلي, "الواقع والتوقع الديموغرافي في إسرائيل," 87.

وفي واقع الصـراع الديموغرافي، هناك العديد من الانعكاسـات على مسـألة الحسّ القومي، وهذا ما أشـار اليه أرنون سـوفير، بأن اليوم في إسـرائيل يوجد مجتمع عربي كبير، لديه ما يكفي من الوعي الوطني المتطور، ويرى نفسـه جزءاً لا يتجزأ من الشـعب الفلسـطيني المتمركز في الضـفة الغربية، وهذا حمل معه العديد من الاحتمالات الكبيرة بشـأن فكرة التقارب بينهما، وهذا يحمل معه احتمالية وجود توترات وتصـاعد في الأحداث المؤثرة على العلاقة التي تربط اليهود والعرب داخل إسرائيل.[1]

وهذا من شـأنه أن يحمل العديد من المخاطر بسـبب التغيرات الديموغرافية السـريعة والمتوقعة في المجتمع الإسـرائيلي، والذي يحمل تأثيراته على مسـتوى سـياسـي، وجغرافي، وعلى جودة الحياة ، والذي يصـب جميعه في الخطر الأوحد على الديموغرافيا الإسـرائيلية المتمثلة في تهديد الوجود اليهودي.[2] في الوقت الذي يشـهد فيه الميزان الديموغرافي في إسـرائيل ميلاً عند نسـبة العرب مقابل اليهود، بسـبب عاملين، أولاً زيادة عدد المهاجرين من إسـرائيل وزيادة عدد المواليد العرب، وهذه الزيادة في الجانب العربي تجعل إسرائيل في حالة من التخوف على مستقبلها وتحديداً في مسألة الوجود اليهودي، كونها تعتبر من الدول القائمة على الاسـتيطان،[3] والذي يُعتبر العنصـر الأسـاسـي للدولة، وأن أي خللٍ في هذا الميزان يعني ضـياعها. وهذا بمجمله يُفسـر الاسـتراتيجيات التي تتبعها إسـرائيل تجاه العرب محاولاً إيجاد مجموعة من الحلول للإشـكالية التي تواجهها، من خلال زيادة عدد المهاجرين اليهود، والعمل على تشـريد العرب من مدينة القدس.[4]

إذن، إنّ العامل الديموغرافي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحديداً في مدينة القدس المحتلة، يشكل عنصراً مهماً في السياسات الإسرائيلية، وهذا انعكس على أرض الواقع، من خلال ما نشهده من تقارب في الميزان الديموغرافي الفلسـطيني من الديموغرافيا الإسـرائيلية في مدينة القدس المحتلة، رغم ما تتبعه إسرائيل من سياسات لزيادة أو على الأقل الحفاظ على تعدادها السكاني ضمن المعقول، في الوقت الذي يسـعى فيه الطرف الفلسـطيني في الحفاظ على اسـتقراره السـكاني في المدينة رغم ما يتعرض له من مضايقات وتهويد مستمر.

وهذا يعني أن الحقائق في نهاية الأمر لا يُمكن أن تُطمس، وأن الواقع الفلسـطيني في مدينة القدس المحتلة لا يُحسم بالسياسات الإسرائيلية التهويدية المستمرة، بل هي رهناً للتطور الزمني والطبيعي، فلا يمكن إفراغ المدينة المقدسية من سكانها المقدسيين والعكس أيضاً صحيح.

---

1 أرنون سوفير، محرّر، "إسرائيل-ديموغرافيا 2000-2020:مخاطر واحتمالات،" 28.

2 أرنون سوفير، محرّر، "إسرائيل-ديموغرافيا 2000-2020:مخاطر واحتمالات،" 20.

3 مهدي دهب حسن دهب، "الجغرافيا السياسية وأثرها على الصراعات في منطقة الشرق الأوسط: إسرائيل والعرب إنموذجاً،" مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 17 (أيلول 2019)، 190-191.

4 المرجع السابق، 191.

الخلاصة

يتضح مما سبق، أنه منذ بداية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كان الهدف الأسمى الذي تسعى اليه إسرائيل-بخلاف الأرض التي كانت الهدف الأول من أهدافها- هو العمل على استعمار الأرض بأكبر قدر من السكان اليهود المهاجرين من الخارج، وهذا يعني أن نجاح مشروعها كان مرهوناً بالتواجد السكاني الفعلي والحقيقي على أرض الواقع ومدى قدرة الدولة الحديثة التي نشأت عام 1948 على استيعابها للسكان وفرض تواجدهم بما يحقق أهدافها.

ومن هنا تبرز أهمية التعمّق في دراسات التخطيط المديني في مدينة القدس، والتي تقوم بها بلدية القدس التابعة للاحتلال، ووزارة الإسكان الإسرائيلية، وضرورة الحذر في التعامل معها، ومع القيود الإسرائيلية، وأهمية وجود مخطط فلسطيني مديني في المستقبل القريب.

ووفقاً لما ورد من الاحصائيات سابقة الذكر، يتضح أن العامل الديموغرافي سيبقى الخطر الحقيقي الذي يواجه إسرائيل في ظل تنامي الوجود العربي في مدينة القدس، والذي لن يُقصى وجوده مهما اتبعت إسرائيل من سياسات تهويدية وتنفيرية بحق المقدسيين، فالمعركة التي تخوضها القدس اليوم هي معركة وجود، معركة نكون أو لا نكون.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

المعاهدات

- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب, 1949.

الوثائق الرسمية

- وثيقة رسمية صادرة عن مركز البحوث والمعلومات, الكنيست الإسرائيلي, مايو 2017.

المراجع

الكتب

- التفكجي, خليل. قانون الجيل الثالث لتغيير الحيّز الفلسطيني في القدس. رام الله: مؤسسة الرؤيا الفلسطينية, 2015.
- الجعبة, نظمي. حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهويد. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 2019.
- جريس, صبري. تاريخ الصهيونية: التسلّل الصهيوني الى فلسطين 1862-1948, ج1. رام الله: مركز الأبحاث 2015.
- حمدان, هناء, وآخرون. محرّر, القدس الشرقية: تسخير سياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس. القدس: الإئتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس, 2009.
- يقين, سعيد. الجدار العازل الإسرائيلي: دراسة في السياسة الديموغرافية والتطهير العرقي 2002-2014. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2015.
- ينيف, عومر, وآخرون. معطيات عن أورشليم القدس 2022: الوضع القائم واتجاهات التغيير. القدس: معهد القدس لبحث السياسات, 2023.
- هيئة التحرير. كتاب القدس الإحصائي السنوي 2023, رقم "25," الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, رام الله: فلسطين, 2023.

الدوريات

- إبراهيم, يوسف كامل. "الديموغرافيا تنتصر للفلسطينيين رغم النكبة," جريدة حق العودة, العدد 23 (أيار 2007): 29.
- أبو النمل, حسين. "النمو السكاني والتوازن الديموغرافي بين العرب واليهود في إسرائيل وفلسطين التاريخية," مجلة المستقبل العربي, المجلد 32, العدد 370 (كانون الأول 2004): 77.
- أبو كشك, عماد. "المقدسيون والمثلث الاحتلالي: احتلال الأرض وطرد السكان وتمكين المستوطنين," مجلة المقدسية, العدد 7 (صيف 2020): 11.
- أبو ه شام, ه شام. "الأبعاد ا سيا سية والأمنية الإ سرائيلية في مدينة القدس وتداعياتها على ا سكان الفلسطينيين," مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث, مجلد 2, العدد خاص (تشرين الأول 2017): 87.
- التفكجي, خليل. "القدس كما تراها إسرائيل," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 113 (شتاء 2018): 201.
- الجدبة, فوزي سعيد. "الاستيطان الإسرائيلي في شرق القدس 1967-2009: دراسة في الجغرافيا السياسية," مجلة جامعة الأقصى, العدد 2 (يونيو 2011): 105.
- الخريف, رشود محمد. "الصراع الديموغرافي العربي الإسرائيلي: الى أين؟," مجلة الأمن والحياة, العدد 231 (نوفمبر 2001): 33.
- الرجال, ياسر إبراهيم. "الهوية العمرانية في زمن الاحتلال: دراسة مدينة القدس," المجلة الأردنية للفنون, مجلد 7, عدد 1 (2014): 12.
- ا سهلي, نبيل. "الواقع والتوقع الديموغرافي في إ سرائيل," مجلة شؤون الأو سط, العدد 100 (ت شرين الاول/ تشرين الثاني 2000): 84.
- ___. "الجغرافيا السياسية لمدينة القدس," مجلة شؤون الأوسط, العدد 143 (خريف 2012): 81.
- الطرزي, عبد الله. "سكان إسرائيل مختبر ديموغرافي من واجبنا معرفته," مجلة المنارة, المجلد 4, العدد 1 (1999): 298-299.
- الضناوي, محمد أمين. "الصراع على الأرض والسكان في القدس بين العامين 1948-1967," مجلة الآداب والعلوم الإنسانية, العدد 7 (ربيع 2020): 199.
- العارور, صلاح حسن. "الاستراتيجيات الصهيونية الإسرائيلية في إدارة الديموغرافي مع العرب داخل فلسطين المحتلة وخارجها," مجلة كلية الآداب, العدد 4 (أكتوبر 2001): 119.
- القطشان, عبد الله عبد السلام. "الاستيطان السكاني الصهيوني في فلسطين 1882-1948," مجلة جامعة الأقصى-سلسلة العلوم الإنسانية, مجلد 10, العدد 1 (حزيران 2006): 98.

- بارود, نعيم سـلمان محمد. "اسـتحقاق الدولة وقضـايا الحل النهائي: القدس في قضـايا الحل النهائي," مجلة الجامعة الإسلامية, العدد 2 (يونيو 2012): 610.
- جبارين, يو سف. "الجغرافيا والديموغرافيا في سيا سة: ا سيطرة على المكان," مجلة ة ضايا إ سرائيلية, المجلد 1, العدد 3 (تموز 2001): 51.
- جرار, مروان فريد. "الجمعيات الاسـتيطانية الصـهيونية في مدينة القدس: جمعية إلعاد أنموذجاً," مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية, العدد 38 (حزيران 2018): 56-57.
- حميداتو, ميلود. "عليم السـكان-الديموغرافيا-في فكر بن خلدون," مجلة قبس للدراسـات الإنسـانية والاجتماعية, العدد 2 (ديسمبر 2017): 59.
- حنيطي, أحمد. "التعداد السـكاني الفلسـطيني عام 2017: قراءة في سـياق اسـتعماري اسـتيطاني," مجلة المستقبل العربي, العدد 476 (تشرين الأول 2018): 31.
- خمايسـي, راسـم. "الديموغرافيا في القدس: الواقع والتحولات والاسـتشـراف," مجلة سـياسـات عربية, العدد 39 (يوليو 2019): 8.
- ---. "التخطيط الحيزي والممارسـة الاسـتعمارية الصـهيونية في فلسـطين," مجلة المسـتقبل العربي, العدد 525 (نوفمبر 2022): 46-48.
- دحلان, أحمد سـعيد. "الصـراع الديموغرافي الإسـرائيلي-الفلسـطيني في مدينة القدس: دراسـة جيبوليتيكية," مجلة جامعة الأزهر, العدد 1, المجلد 15 (2013): 144.
- دهب, مهدي دهب حسـن. "الجغرافيا السـياسـية وأثرها على الصـراعات في منطقة الشـرق الأوسـط: إسرائيل والعرب إنموذجاً," مجلة تكريت للعلوم السياسية, العدد 17 (أيلول 2019): 190-191.
- راشدي, خضرة. "الديموغرافيا التاريخية: ماهيتها وأهميتها," مجلة مقدمات, العدد 7 (2017): 20.
- سعادة, عمر. "الديموغرافيا الإسرائيلية: واقع صعب ومستقبل كئيب," مجلة شؤون الأوسط, العدد 142 (صيف 2012): 145.
- سوفير, أرنون, محرّر. "جغرافيا وديموغرافيا في أرض إسرائيل سنة 2000," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 1 (شتاء 1990): 116.
- ---. محرّر, "إسـرائيل-ديموغرافيا 2000-2020: مخاطر واحتمالات," سـلسـلة أوراق إسـرائيلية, العدد 1 (2001): 25.
- شـبانة, لؤي. "قراءة إحصـائية: في واقع القدس وموضـوع التحول الديموغرافي والاجتماعي," مجلة حوليات القدس, العدد 5 (ربيع 2007): 77 .

- عبد الجواد, إيمان كامل محمد. "التغيير الديموغرافي لمدينة القدس بموجب قانون أملاك الغائبين," مجلة المقدسية, العدد 4 (شتاء 2019): 166.
- عبود, بلال. "الصراع على الأرض والسكان في القدس ما بين عامي 1948-1967," مجلة الآداب والعلوم الإنسانية, العدد 7 (ربيع 2020): 205.
- عطايا, أمين. فلسطينيو الأرض المحتلة العام 1948: الواقع الديمغرافي والاجتماعي والسياسي," مجلة شؤون فلسطينية, العدد 207 (يونيو 1990): 15.
- غضية, أحمد رأفت مصطفى. "التغيرات الديموغرافية في فلسطين منذ وعد بلفور عام 1917," مجلة شؤون فلسطينية, العدد 269 (2017): 49.
- كامل, يوسف. "السكان الفلسطينيون في إسرائيل: دراسة في التطور الديموغرافي والتوزيع الجغرافي," مجلة آداب الكوفة, العدد 5 (2010): 41-42.
- كرباج, يوسف. "الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل/فلسطين: توقعات للمستقبل," مجلة عمران, العدد 2/8 (ربيع 2014): 36.
- ---. "إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين/إسرائيل," مجلة الدراسات الفلسطينية, العدد 38 (ربيع 1999): 56.
- ---. "الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين," مجلة الدراسات الفلسطينية, المجلد 16, العدد 63 (صيف 2005): 71.
- كوراتش, ميشال. "القدس: الحقائق والاتجاهات," مجلة استشراف للدراسات المستقبلية, العدد 4 (2019): 233.
- مسودة, ربا عبادة. "التركيبة الديموغرافية لليهود الشرقيين في إسرائيل: حقيقة الاندماج والتمييز," مجلة المستقبل العربي, العدد 523 (سبتمبر 2022): 57-58.
- نابلسي, رازي. "قانون أملاك الغائبين في القدس: السيرة الذاتية لتشريع النهب," مجلة قضايا إسرائيلية, العدد 58 (2015): 58.
- هالبر, جِف. "القدس في المخططات الإسرائيلية: القدس البلدية والكبرى والمتروبوليتانية," مجلة الدراسات الفلسطينية, المجلد 13, العدد 52 (خريف 2002): 158.
- هيئة التحرير, "اليهود الحريديم: نظرة عامة الى تياراتهم ومواقفهم الدينية والدنيوية," سلسلة أوراق إسرائيلية, العدد 56-59 (ديسمبر/كانون الاول 2012): 39-40.

الرسائل الجامعية

- فضـــه, نايف عمر نايفت. داعيات البعد الديموغرافي على آفاق الحل النهائي في فلســطين(رســالة ماجستير). نابلس: جامعة النجاح الوطنية, 2019.
- قاسم, عايش أحمد يوسف. الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030 (رسالة ماجستير). غزة: جامعة الأزهر, 2012.
- شــافية ســبع, تطور الانتداب البريطاني على فلســطين 1920-1948(رســالة ماجســيتر). الجزائر: جامعة محمد خيضر, 2015.
- عبد الباري, فادي قاسم. الهجرة اليهودية الداخلية وانعكاساتها على سكان مدينة القدس: دراسة في جغرافية السكان (رسالة ماجستير). غزة: الجامعة الإسلامية, 2015.

الأوراق البحثية

- التفكجي, خليل. "الصــراع الجغرافي والديموغرافي في مدينة القدس," ملف ندوة: قرار نقل الســفارة الأمريكية ووضع القدس القانوني والسياسي, المركز العربي للأبحاث والسياسات, 2018.

المراجع باللغة الانجليزية

Journals

- Seferović, N., & Li, D. "Herzegovinian Muslim Colony in Caesarea, Palestine," Journal of Palestine Studies, 45 (2015): pp. 74.
- Soffer, Arnon. "Demography and the Shaping of Israel's Borders," Contemporary Jewry, Vol. 10. No. 2 (Sep1989): pp. 91-92.
- Zreik, Raef. "When Does a Settler Become a Native? (With Apologies to Mamdani)," Constellations, Volume 23, Number 3 (2016): pp. 356.